مذاهب العلماء في الابتداء بـ(إلا) في الاستثناء المنقطع

أعده
محمد عبد الله الوائلي

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن من أهم المسائل في الوقف والابتداء التي تحتاج إلى دراسة تفصيلية دقيقة، وتتبع لأقوال العلماء الأوائل فيها، هي مسألة الابتداء بـ(إلا) في الاستثناء المنقطع، وسأشرع -بعون الله وقوته- في دراسة وبحث هذه المسألة، وقد وسمت هذا البحث بعنوان: مذاهب العلماء في الابتداء بـ(إلا) في الاستثناء المنقطع، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الاستثناء: معناه وإعرابه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إعراب المستثنى.

المطلب الثاني: معنى الاستثناء المنقطع.

المطلب الثالث: إعراب المستثنى المنقطع.

المبحث الثاني: مذاهب العلماء في الابتداء بـ(إلا) في الاستثناء المنقطع.

المبحث الأول

الاستثناء: معناه وإعرابه:

المطلب الأول

إعراب المستثنى:

إن المستثنى على أربعة أقسام:

القسم الأول: واجب النصب، وهو المستثنى من الموجب والمقدَّم والمكرر والمنقطع عند الحجاز مطلقًا، والواقع بعد (لا يكون)، و(ليس)، و(ما خلا)، و(ما عد). فالموجب نحو: قام القوم إلا زيدًا. والمقدم نحو: ما قام إلا زيدًا القومُ. والمكرر نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدًا إلا عمرًا. والمنقطع نحو: قام القومُ إلا حمارًا. والواقع بعد (لا يكون) نحو: قام القومُلايكونزيدًا. وبعد (ليس) نحو: قام القومُ ليس زيدًا. وبعد (ما خلا) نحو: قام القومُما خلازيدًا. وبعد (ما عدا) نحو: قام القومُ ما عدا زيدًا.

القسم الثاني: واجب الجر، وهو المستثنىبـ (غير)و(سِوى) و(سُوى) و(سَواء).

القسم الثالث: جائز فيه النصب والجر، وهو المستثنىبعداوخلاوحاشا.

القسم الرابع: جائز فيه النصب والبدل مما قبله والمختار البدل، وهو المستثنى من غير الموجب، نحو: {مَّافَعَلُوهُإِلَّاقَلِيلٌمِّنْهُمْ} [النساء: ٦٦][1].

"قال لنحا : وإنما جاز البدل بعد النفي دون الإيجاب؛ لأن شأن البدل أن يحل محل المبدل، وإذا قلت: (ما قام القومُ إلا زيدٌ)، لو حاولت أن تقيم (زيدًا) مقام (القومُ) صح، فتقول: (ما قام إلا زيدٌ). وفي الإيجاب يتعذر ذلك، لو قلت: (قام القومُ إلا زيدٌ)، ثم حاولت أن تقول: (قام إلا زيدٌ)، لم يكن كلامًا عربيًا، فلذلك امتنع البدل مع الإيجاب"(٢).

والذي يهمنا في بحثنا هو دراسة الاستثناء بـ(إلا)، وقد ذكر ابن هشام أحوال (إلَّا)، فذكر لها أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون للاستثناء، نحو:{فَشَرِبُواْمِنْهُإِلَّاقَلِيلًا}[البقرة:٢٤٩]، وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الصحيح. ونحو:{مَّافَعَلُوهُإِلَّاقَلِيلٌمِّنْهُمْ}[النساء: ٦٦]،وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريين.

---

(١)ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ص٩٦-٩٩، الكافية في علم النحو: ص٢٥، الاستغناء في الاستثناء: ص٦٧ و٧٠، الدر المصون: ٢٧٤/١.

(٢)الاستغناء في الاستثناء: ص٨٠.

الثاني: أن تكون صفة بمنزلة (غير)،نحو قوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا} [الأنبياء:٢٢]، فلا يجوز في (إلا) هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى، إذ التقدير حينئذ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد، ولا من جهة اللفظ؛ لأن آلهة جمع منكر في الإثبات، فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، فلو قلت: قام رجال إلا زيدًا، لم يصح اتفاقًا.

الثالث: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى. ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة، وجعلوا منه قوله تعالى: {لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ} [البقرة:١٥٠]، وقوله: {يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ} [النمل:١٠-١١]، أي: ولا الذين ظلموا، ولا من ظلم. وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع.

الرابع: أن تكون زائدة. قاله الأصمعي وابن جني، وحملا عليه قول ذي الرمة(١):

حَرَاجِيجُ لا تَنْفَكُّ إلا مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا(٢)

---

(١)البيت في: الكتاب: ٤٨/٣، معاني القرآن للفراء: ٢٨١/٣، المحتسب: ٣٢٩/١، شرح التسهيل: ٣٥٧/١.

(٢)ينظر: مغني اللبيب: ص ٩٨-١٠٢.

تنبيه:

يقول ابن هشام: "ليس من أقسام (إلا) التي في نحو: {إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ} [التوبة:٤٠]، وإنما هذه كلمتان: (إن) الشرطية، و(لا) النافية"(١).

والاستثناء بـ (إلا) إما أن يكون استثناء متصلًا، وإما أن يكون استثناء منقطعًا، وتحقيق الفرق بينهما يحصل بأمرين يتحقق بوجودهما أن الاستثناء متصل، وإن اختل واحد منهما فهو منقطع:

الأول:أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه ، نحو: جاء القوم إلا زيدًا ، فإن كان من غيرجنسه فهو منقطع ، نحو: جاء القوم إلاحمارًا.

والثاني: أن يكون الحكم على المستثنى بنقيض الحكم على المستثنى منه، ومن هنا كان الاستثناء من النفي إثباتًا ،ومن الإثبات نفيًا ،فإن كان الحكم على المستثنى ليس نقيض الحكم على المستثنى منه فهو منقط ، كقوله تعالى: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ} [النساء:٢٩] ،وإنما كان منقطعًا ؛ لأن نقيض {لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ} كُلُوها بالباطل ،ولم يحكم به في المستثنى(٢).

---

(١)مغني اللبيب: ص ١٠٢.

(٢)ينظر: شرح التسهيل: ٢٦٤/٢، التذييل والتكميل: ١٦٨/٨، أضواء البيان: ٤٦٧/٣-٤٦٨.

المطلب الثاني

معنى الاستثناء المنقطع

إن الاستثناء المنقطع فاشٍ في القرآن الكريموغيره، يقول ابن عطية: "ولاينكروقوع المنقطع في القرآن إلا أعجمي"(١).

وذكر النحاة بأن الاستثناء المنقطع :ه وألايكون المستثنى بعض المستثنى منه، أي: ما كان المستثنى فيه من غير جنس الأول.فإنه لو كان المستثنى من جنس المستثنى منه لكان الاستثناء متصلًا. ولما كان ما بعد (إلا) مخالفًا لما قبلها نفيًا وإثباتًا، وكان المستثنى المنقطع خارجًا عما دخل فيه الأول، صح حمل (إلا) على معنى: (لكنَّ) في الاستدراك، نحو: جاء القوم إلا حمارًا، فـ (الحمار) ليس من جنس القوم، وإنما معناه: لكنَّ حمارًا لم يجئ. ويسمّى المنقطع:لانقطاعه منه،إذكان من غيرنوعه(٢).يقول الإمام الطبري عند كلامه عن قوله تعالى: {وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾} [البقرة:٧٨]:" ويسمي ذلك بعض أهل العربية استثناء منقطعًا ؛لانقطاع الكلام الذي يأتي بعد (إلا) عن جنس ما قبلها. وإنما يكون ذلك كذلك في كل موضع حَسُن أن يوضع فيه مكان (إلا): (لكنَّ)، فيعلم حينئذ انقطاع معنى الثاني عن معنى الأول، ألا ترى أنك إذا قلت: {وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ} [البقرة: ٧٨] ثم أردت وضع (لكنَّ) مكان (إلا) وحذف (إلا)، وجدت الكلام صحيحًا معناه"(٣).وإنماضارعت(إلا) (لكنَّ)؛لأن(لكنَّ) للاستدراك بعد النفي(٤)،فهي تثبت ما يتوقع نفيه، وتنفي ما يتوقع ثبوته.

وكون (إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى:(لكن) هو قول سيبويه ومن تبعه من البصريين، واختيار الجمهور(٥). يقول سيبويه: "(باب ما لا يكون إلا على معنى :

---

(١)المحرر الوجيز: ٤٨٣/٣. وينظر: المحتسب: ١٣٦/٢، أحكام القرآن لابن العربي: ٢٤/٢.

(٢)ينظر: الكتاب: ٣٢٥/٢-٣٢٦، الأصول في النحو: ٢٩٠/١، شرح المفصل لابن يعيش: ٥٣/٢، شرح التسهيل: ٢٦٤/٢، التذييل والتكميل: ١٦٨/٨.

(٣)تفسير الطبري: ١٥٩/٢-١٦٠.

(٤)ينظر: الأصول في النحو: ٢٩٠/١.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٢٥/٢، معاني القرآن للأخفش: ١٢٣/١، المقتضب: ٤١٢/٤، تفسير الطبري: ١٥٩/٢، ٢٨١/٤، معاني القرآن للزجاج: ١٧٦/٣، ٤٠٩/٤، الأصول في النحو: ٢٨٩/١، المحتسب: ١٣٦/٢، الهداية: ٥٣٧٥/٨، التفسير البسيط: ٥٦٨/٦، ٢٥٣/٨، تفسير السمعاني: ١٥٤/١، تفسير البغوي: ١١٥/١، الكشاف: ٥١/٣، المحرر الوجيز: ٩٢/٢، أحكام القرآن لابن العربي: ٢٥/٢، تفسير الرازي: ١٧٥/١٠، التبيان: ٣٤٣/١، شرح المفصل لابن يعيش: ٥٤/٢،

ولكن)، فمن ذلك قوله تعالى: {لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ} [هود:٤٣]،أي:ولكن من رحم. وقوله ﷻ: {فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟} [يونس:٩٨]،أي:ولكنَّ قومَ يونس لما آمنوا. وقوله ﷻ: {فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُو۟لُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ} [هود:١١٦]،أي:ولكنَّ قليلًا مما أنجيناهم. وقوله ﷻ: {أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ} [الحج:٤٠]،أي: ولكنهم يقولون: ربُّنا الله.وهذا الضربُ في القرآن كثير. ومن ذلك من الكلام: لا تكونن من فلان في شيء إلا سلامًا بسلام.ومثل ذلك أيضًا من الكلام فيماحدثنا أبوالخطاب[1]: ما زاد إلا ما نقصَ ، ومانفع إلا ماضر...كأنه قال: ولكنه ضر،وقال: ولكنه نقص. هذ امعناه .ومثل ذلك من الشعر قول النابغة[2]:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

أي:ولكن سيوفهم بهن فلول"[3].

وقال الأخفش: "وإنما فسرناه بـ (لكنَّ) لنبين خروجه من الأول. ألا ترى أنك إذا ذكرت (لكنَّ) وجدت لكلام منقطعًا من أوله،ومثل ذلك في القرآن كثير"[4].

ويرى الكوفيون أن (إلا) في الاستثناء المنقطع تكون بمعنى: (سوى)[5].

وقول البصريين أولى؛ لأنهم قد قدروا حرفًا-لكنْ- لا يعمل بأقرب الحروف إليه مما لا يعمل، بخلاف (سوى) فإنها تخفض، وهي اسم، وتقدير الحرف بالحرف أولى من

أمالي ابن الحاجب: ٧٦٢/٢، تفسير القرطبي: ٣١٢/٥، شرح التسهيل: ٢٦٤/٢، البحر المحيط: ٢٤١/٣، التحرير والتنوير: ٢١٥/٢٢-٢١٦.

(1) هو: عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب الأخفش الكبير النحوي، أخذ عنه يونس وسيبويه، وهومن أئمة اللغة والنحو. ينظر: إنباه الرواة: ١٥٧/٢.

(2) هو في ديوانه: ص٣٢. وهو في: الكتاب: ٣٢٦/٢، معاني القرآن للنحاس: ٢٣٤/٣، التفسير البسيط: ٤١٤/١٠، والفُلول: جمع فُلّ. والقِرْع: المقارعة والمجالدة. والمعنى: إذا لم يكن العيبُ إلا الشجاعة، وهي من أخص أوصاف المدح؛ فإذًا لا عيبَ فيهم. ينظر: حاشية الطيبي: ٤٩٠/٤.

(3) الكتاب: ٣٢٥/٢-٣٢٦.

(4) معاني القرآن للأخفش: ١٢٣/١.

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٨/٢، ٤٤/٣، الأصول في النحو: ٢٩٠/١، البيان: ٢٤٨/١، شرح التسهيل: ٢٦٤/٢، همع الهوامع: ٢٥٠/٢.

تقدير الحرف بالاسم؛ولأنّ المستثنى المنقطع يلزم مخالفتُه لما قبله نفيًا وإثباتًا كما في (لكن)، وفي (سوى) لا يلزم ذلك. وأيضًا معنى: (لكن) المخففة والمشددة الاستدراك، والمراد بالاستدراك: رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، مع أنه ليس بداخل فيه، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه[1].

المطلب الثالث

إعراب المستثنى المنقطع

يجب نصب الاسم الواقع بعد (إلا) في الاستثناء المنقطع عند الحجازيين. وأما بنو تميم فقسموا المنقطع قسمين:

أحدهما : ما يكون قبله اسم متعدد أو غير متعدد يصح حذفه، أي: ما يمكن توجه العامل عليه، نحو: ما في الدار أحدٌ إلا حمار، فهذا فيه البدل في لغة تميم ، والنصب على الاستثناء المنقطع في لغة الحجاز ، وإنما جاز فيه البدل ؛ لأنك لو قلت: ما في الدار إلا حمار ، صح المعنى. ومثل ذلك قوله: {وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ} [البقرة:٧٨]، فقوله: {إِلَّا أَمَانِيَّ} استثناء منقطع، فهذا النوع من الاستثناء يجوز فيه النصب على الاستثناء ،وهيلغة أهل الحجاز،ويجوز فيه الإتباع على البدل بشرطا لتأخر ، وهي لغة تميم؛ لأنه مما يتوجه عليه العامل، ألا ترى أنه لو قيل: لا يعلمون إلا أماني، لكان مستقيمًا؟

ثانيهما: ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه، أي : ما لا يمكن توجه العامل عليه ، فبنو تميم هاهنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه، نحو: المال ُمازاد إلا النقصَ. التقدير: لكنَّ النقصَ حصل له ،فهذا لا يمكن أن يتوجه (زاد) على (النقص)،لأنك لوقلت: مازاد إلا النقصَ ، لم يصح المعنى . وكقوله تعالى: {قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ} [هود:٤٣][2]. يقول ابن مالك: "وشرط الإتباع في هذا النوع أن يستقيم حذف المستثنى منه والاستغناء عنه بالمستثنى. وهذا الشرط موجود في كل ما مثَّلت ُبه. فإن لم يوجد الشرط تعيّن النصب عند الجميع ، كقوله تعالى : { لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ }[هود:٤٣].

---

(1)ينظر: الاستغناء في الاستثناء: ص٣٦٤، شرح الرضي على الكافية: ٧٢٥/١.

(2)ينظر: الكتاب: ٣١٩/٢-٣٢٠، المقتضب: ٤١٢/٤، شرح الرضي على الكافية: ٧٣٠/١-٧٣١، شرح المفصل لابن يعيش: ٥٤/٢-٥٨، شرح التسهيل: ٢٨٥/٢-٢٨٧، البحر المحيط: ٤٤٢/١.

فـ{ مَن رَّحِمَ} في موضع نصب على الاستثناء، ولايجوز فيه الإتباع ؛لأن الاستغناء به عما سبقه متكلف"[1].

والجملة الواقعة بعد (إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى: (لكن) جملة مستأنفة منقطعة عما قبلها من حيث الإعراب، وممن أشار إلى ذلك أبو بكر بن الأنباري والراغب وابن يسعون[2] وأبو البقاء وشيخ زاده[3] وابن عاشور، وغيرهم.

يقول أبو بكر بن الأنباري: "فالذي بعد (إلا) مستأنف ، يلبس بالأول من جهة المعنى...فتأويل(إلا): لكنَّ قومًا. ولولم يلتبس مابعد (إلا) بما قبلها من وجه لم يكن للاستثناء معنًى على جهة إيصال ولا انقطاع،ولذلك يقول النحويون: (إلا) في الاستثناء المنقطع بمنزلة: (لكن)؛لأن الذي بعد (لكن) مستأنف"[4].

ويقول الراغب في قوله تعالى: {وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ} [النساء:٢٢]: "وقيل: هوبمعنى:(لكن)على الاستئناف، كأنه قيل: لكن ما قد سلف"[5].وذكر ابن يسعون بأن (إلا) في الاستثناء المنقطع يكون مابعدها كلامً امستأنفًا[6]. وقال أبو البقاء: "ومعنى المنقطع :أنه لايكون داخلًا في الأول؛بل يكون في حكم المستأنف ، وتقدر(إلا)فيه بـ (لكن)"[7].

ويقول شيخ زاده: "ولما كان (إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى: (لكن)؛ ليدل على أنه كلام مستأنف منقطع عما قبله، وجب أن يكون ما بعد الاستثناء مخالفًا لما قبله نفيًا وإثباتًا"[8].

ويقول ابن عاشور"وقوله: {إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا}[سبأ:٣٧]استثناء منقطع. و(إلا)بمعنى: (لكن) المخففة النون التي هي للاستدراك ،وما بعدها كلام مستأنف،وذلك

---

(1) شرح التسهيل: ٢٨٧/٢.

(2) هو:أبو الحجاج يوسف بن يَبَقى بن يوسف بن يسعون التُّجَيبي الشنشي الأندلسي المريي النحوي، وعُني بالعربية وبرع فيها، (ت٥٤٢هـ). ينظر: تاريخ الإسلام: ٨١٩/١١.

(3)هو: محمد محيي الدين بن مصطفى مصلح الدين القوجوي، مفسر، من فقهاء الحنفية، كان مدرسًا في إستانبول، له حاشية على: (تفسير البيضاوي)، (ت٩٥١هـ). ينظر: الأعلام: ٩٩/٧.

(4)نقله عن ابن الأنباري الواحديُّ في: التفسير البسيط: ٤١٠/٣.

(5) تفسير الراغب: ١١٦٠/٣.

(6)ينظر: التذييل والتكميل: ١٧٠/٨، همع الهوامع: ٢٥٠/٢، روح المعاني: ٢٩٠/٧.

(7)التبيان: ٣٤٣/١.

(8)حاشية زاده: ٣٠٧/٣.

من استعمالات الاستثناء المنقطع ، فإنه إذا كان ما بعد (إلا) ليس من جنس المستثنى منه كان الاستثناء منقطعًا ، ثم إن كان ما بعد (إلا) مفردًا فإن (إلا) تقدر بمعنى: (لكنَّ) أخت (إنَّ) عند أهل الحجاز، فينصبون ما بعدها على توهم اسم (لكنَّ) .وتقدر بمعنى (لكنْ) المخففة العاطفة عند بني تميم فيتبع الاسم الذي بعدها إعراب الاسم الذي قبلها"[1].

وقد وردت عبارة: (تم الكلام) قبل الاستثناء المنقطع عند كثير من النحاةوالمفسرين كالمبرد والزجاج والنحاس وغيرهم، وهذه العبارة تدل على أن جملة الاستثناء المنقطع مستأنفة منقطعة عما قبلها.

يقول أبو العباس المبرد في قوله

تعالى:{أَفَمَن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ } [يونس:] : "ولكن التقدير:أم من لايهدي غيره، تمّ الكلام ، ثم قال: {إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ} استثناء ليس من الأول ، أي : لكنه يحتاج إلى أن يُهدَى"[2].

وفي قوله تعالى: {قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ} [الشورى: ٢٣]. يقول الزجاج: "{ أَجۡرًا } تمام الكلام"[3]. ووافقه السمعاني والرازي والخازن، فقالواعند قوله: { أَجۡرًا }: "وتم الكلام"[4].

ويقول النحاس في قوله تعالى: { لَن يَضُرُّوكُمۡ إِلَّآ أَذٗىۖ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمۡ يُوَلُّوكُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ١١١ ضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيۡنَ مَا ثُقِفُوٓاْ إِلَّا بِحَبۡلٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبۡلٖ مِّنَ ٱلنَّاسِ } ، [آل عمران:١١١-١١٢]:"{ لَن يَضُرُّوكُمۡۚ }

---

(١)التحرير والتنوير: ٢٢/٢١٥-٢١٦.

(٢)نقله عن المبرد النحاسُ في: إعراب القرآن: ٢/١٤٧. ونقل مكي عن المبرد قوله: "ولكن التقدير: أمن لا يهدي غيره. ثم قال: {إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ} على الاستثناء المنقطع، كأنه تم الكلام عند قوله: {أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ}، ثم استأنف فقال: لكنه يحتاج أن يُهدى". الهداية: ٥/٣٢٦٥.

(٣) نقله عن الزجاج النحاسُ في: إعراب القرآن: ٤/٥٥. وينظر: معاني القرآن للزجاج: ٤/٣٩٨.

(٤) تفسير السمعاني: ٥/٧٤، تفسير الرازي: ٢٧/٥٩٥، تفسير الخازن: ٤/٩٨.

نصب بـ (لن) ، وتمّ الكلام . { إِلَّآ أَذًى } استثناء ليس من الأول...{ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓاْ } تمّ الكلام { إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ} استثناء ليس من الأول،أي: لكنهم يعتصمون بحبل الله من الله،وهوالعهد"[1].

وقد وردت عبارة (تم الكلام) عند النحاس قبل (إلا) في الاستثناء المنقطع في ثلاثة مواضع أخرى غير ما سبق[2]. وقال القرطبي بنحو قول النحاس في هذه المواضع كلها[3].

ويقول ابن عطية عند قوله تعالى: ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝٢٢ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝٢٣ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ ۝٢٤ ﴾ [الغاشية:٢٢-٢٤]: "وقال آخرون منهم: الاستثناء منفصل، والمعنى: لست عليهم بمصيطر.وتم الكلام. وهي آية موادعة منسوخة بالسيف، ثم قال:{ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝٢٣ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ } . وهذا هوالقول الصحيح ؛لأن السورة مكية، والقتال إنما نزل بالمدينة"[4].

وهذه الجملة في الاستثناء المنقطع لها حكم الجملة المخبر بها عن اسم (لكنَّ) المشددة، أو عن المبتدأ الواقع بعد (لكن) المخففة. وهو ما حققه ابن الحاجبوالدماميني وابن عاشور[5].

ويرى ابن هشام أن الجملة بعد الاستثناء المنقطع في عداد الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، حيث يقول: " هذا الذي ذكرته من انحصارالجمل التي لها محل في سبع جارعلى ما قرروا ، والحق أنها تسع ، والذي أهملوه الجملة المستثناة ، والجملة المسند إليها، أما الأولى فنحو: ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝٢٢ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝٢٣

---

(١) إعراب القرآن للنحاس: ١٧٥/١.

(٢)ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٤٦/١ و٢٤٨، ١٣٧/٣.

(٣) ينظر: تفسير القرطبي: ١٧٤/٤، ١/٦ و٩، ١٦٠/١٣.

(٤)المحرر الوجيز: ٤٧٥/٥.

(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٧٦٢/٢، الإيضاح في شرح المفصل: ٣٦٣/١، حاشية الدماميني على مغني اللبيب: ١٥٢/١، التحرير والتنوير: ١٧١/٢٩.

﴿ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَكۡبَرَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [الغاشية:٢٢-٢٤]: قال ابن خروف:{ مَن } مبتدأ،و{ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ } الخبر ،والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع"[1].

وقول ابن الأنباري السابق : (فالذي بعد (إلا) مستأنف ، يلبس بالأول من جهة المعنى): يدل على أنه لا بد أن يكون هناك نوعُ اتصال معنوي يربط بين جملة الاستثناء المنقطع وبين ما قبلها، وفي ذلك يقول ابن السراج[2]: "فإذا كان الاستثناء منقطعًا فلابد من أن يكون الكلام الذي قبل (إلا) قد دل على ما يُستَثْنى منه،فتفقد هذا فإنه يَدِقّ"[3].

---

(1) مغني اللبيب: ص٥٥٨.

(2) هو: أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج البغدادي النحوي، كانأحدالعلماءالمذكورينبالأدبوعلم العربية، (ت٣١٦هـ). ينظر: إنباه الرواة: ١٤٥/٣، سير أعلام النبلاء: ٤٨٣/١٤.

(3) الأصول في النحو: ٢٩١/١.

المبحث الثاني

مذاهب العلماء في الابتداء بـ (إلا) في الاستثناء المنقطع:

أجمع علماء الوقف والابتداء على عدم الابتداء بـ(إلا) إذا كان الاستثناء متصلًا؛ لئلا يفصل بين المستثنى والمستثنى منه، إلا ما كان منه رأس آية فقد حسَّن بعضهم الابتداء بها؛ لكونه رأس آية. أما إذا كان الاستثناء منقطعًا فإنه من خلال تتبع وقوفات علماء الوقف والابتداء نجد أن أغلبهم أجازوا الابتداء بـ(إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى: (لكن)، ثم إنَّ منهم من جعل ذلك قاعدة عامة، أي: بأن يَبتدِئ بكلمواضع(إلا) إذا كانت بمعنى: (لكن). ومنهم من فرق بين ما كانت ابتداء آية وبين ما لم تكن ابتداء آية. ومنهم من ابتدأ بها، ولكنه أيضًانص على عدم الابتداء بها. ومنهم من ابتدأ بها إذا كان ما بعدها مرفوعًا على الابتداء. وذهب بعضهم إلى منع الابتداء بها مطلقًا. ونذكر مذاهبهم مفصلة في هذا المبحث، فنقول:

أولًا: مذهب الإمام نافع (ت١٦٩هـ): فقد أخرج الأئمة عن الإمام نافع الوقف التام[1] قبل(إلا)في موضعين، وهما:

الأول:{قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ ﴿١٤٥﴾ ﴾ [الأنعام:١٤٥]. يقول النحاس: "وفيما روينا عن نافع:{ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطۡعَمُهُۥٓ} تم"[2].

---

(1) قسم الداني الوقف إلى أربعة أقسام: ١- التام ٢- الكافي ٣- الحسن ٤- القبيح. وعرّف (التام) بـ: الذي يحسن القطع عليه والابتداء بما بعده؛ لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده، وذلك عند تمام القصص وانقضائهن. وعرّف (الكافي) بـ: بالذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ. وعرّف (الحسن) بـ: الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده؛ لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعا. وعرف القبيح بـ: الذي لا يُعرف المراد منه. ينظر: المكتفى: ص١٤٠-١٥٣. وهو قريب من تقسيم ابن الأنباري للوقف والابتداء. وقد اختار السخاوي وابن الجزري تقسيم الداني. وزاد ببعضهم مصطلحات أخرى للوقف والابتداء، كالوقف الصالح والوقف المفهوم والوقف الجائز، وهذه الوقوفات الثلاثة مما يحسن ويصلح الوقف عليه، ولكنه دون درجة الوقف الكافي. وجعل الجعبري الوقف الكامل كالوقف التام عند الداني وغيره. ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ص١١٥،المرشد في الوقف والابتداء: ١-١٢-١٤، جمال القراء: ٥٦٣/٢-٥٦٤، وصف الاهتداء في الوقف والابتداء: ص١٣٣-١٣٤، التمهيد في علم التجويد: ص١٦٥، منار الهدى: ص٩-١٠.

(2) القطع والائتناف: ص٢٠٦.

الثـــاني: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ ﴿٤﴾ ﴾ [الممتحنـة:٤]. **يقـول الـداني: "وقـال نـافع: { حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ } تام"**[1].

<u>ثانيًا: مذهب الإمام يعقوب (ت٢٠٥هـ):</u> فقد أخرج الأئمة عن الإمام يعقوب الوقف الكافي قبل(إلا) في خمسة مواضع، وهي:

الأول:{قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُوا۟ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ النساء: ٦٦]. قال النحاس: "قال يعقوب: قوله **جل وعز: { وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُوا۟ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ } قـــال : فهو الوقف الكافي"**[2]. **يقول الواحدي على قراءة ابن عامر بالنصب في قولـه: { إِلَّا قليلاً }**[3]**: "اختارجماعة من القراء الوقف على قولـه: { مَّا فَعَلُوهُ }؛إشعارًا أن هذا الاستثناء منقطع من الأول"**[4].

الثاني:{ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ}[النساء: ١٤٨]. قال النحاس: "قال يعقوب: ومن الوقف قول الله جل وعز:{لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ}، فهذا التمام الكافي"[5].

الثالث: { فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ} [يونس:٩٨]. فالوقف على قوله: { فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ} هو وقف كاف عند يعقوب، أخرجه عنه النكزاوي[1]،وذكر بأن يعقوب جعل ما بعده استثناء منقطعًا من غير الجنس، والتقدير: لكن قوم يونس[2].

---

(1) المكتفى: ص٥٦٤.

(2) القطع والائتناف: ص١٥٣.

(3) ينظر في مصادر القراءة: تحبير التيسير: ص٣٤٠ ، النشر في القراءات العشر: ٢٥٠/٢.

(4) التفسير البسيط: ٥٦٨/٦-٥٦٩.

(5) القطع والائتناف: ص١٦٦.

الرابع: { قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۖ } [هود:٤٣]. قال النحاس: "قال يعقوب: ومن الوقف: { قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ } فهذا الوقف الكافي"[٣].

الخامس: {... وَبَدَا بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةُ وَٱلۡبَغۡضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥٓ إِلَّا قَوۡلَ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسۡتَغۡفِرَنَّ لَكَ } [الممتحنة:٤]. يقول النحاس: "قال يعقوب: ومن الوقف: { حَتَّىٰ تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥ}، فهذا الكافي من الوقف. ثم قال الله جل وعز: { إِلَّا قَوۡلَ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسۡتَغۡفِرَنَّ لَكَ }"[٤].

ثالثًا: مذهب أبي عُبيدة مَعْمَر بن المثنى البصري (ت٢٠٩هـ): فقد ذكر السجاوندي[٥] مذهبأبي عبيدة في الوقف قبل: (إلا)، فقال: "أبو عبيدة يقف دون: { إِلَّا خَطَـٔٗا } [النساء:٩٢]، و{ إِلَّا ٱللَّمَمَۚ } [النجم:٣٢]، و{ إِلَّا سَلَٰمٗاۖ } [مريم:٦٢]؛ لأن المعنى: لكن قد يقع خطأ، ولكن قد يلم، ولكن يسلمون سلامًا"[٦].

رابعًا: مذهب أبي حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ): فقد أخرج الأئمة عن أبي حاتم الوقف قبل (إلا) في ثمانية مواضع، وهي:

الأول: { وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗۗ } [آل عمران: ٢٨]. فقد أخرج النحاس عن أبي حاتم بأنه قال: "{ فِي شَيۡءٍ } وقف كاف"[٧].

---

(١)هو: أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله معين الدين النكزاوي الإسكندري، نحوي مقرئ كامل مصدر عارف، (ت٦٨٣هـ). ينظر: غاية النهاية: ٤٥٢/١، بغية الوعاة: ٥٨/٢.

(٢) ينظر: الاقتداء: ٨٢٣/١.

(٣) القطع والائتناف: ص٢٦٢.

(٤) القطع والائتناف: ص٥٢٧. وينظر: الاقتداء: ١٦٩٢/٢.

(٥)هو: أبو عبد الله محمد بن طيْفور السجاوندي الغَزْنَوي، المفسر النحوي اللغوي، من كبار المحققين، من مؤلفاته: (عين التفسير)، (الوقف والابتداء)، (ت٥٦٠هـ). ينظر: إنباه الرواة: ٣/٥٣، علل الوقوف: ١٣٩/١-١٤٠.

(٦) علل الوقوف: ١٣٩/١-١٤٠.

(٧) القطع والائتناف: ص١٢٣. وينظر: المرشد: ٤٤١/١-٤٤٢.

الثـــــــاني:{ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا }[النساء:٨٣]. قال العماني[١]: "وزعم أبو حاتم أن الوقف عند قوله:{ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ }،والابتداء بقوله:{ إِلَّا قَلِيلًا }"[٢].

الثالث: {قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ} [هود:٤٠]. يقول النحاس: "قال أبو حاتم: { وَأَهْلَكَ } وقف"[٣].

الرابـــــع: {فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ} [هـود:١١٦]. يقـول النحـاس: "{ فِى ٱلْأَرْضِ } وقف عند أبي حاتم"[٤].

الخامس: { فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ مِنْهُمْ } [المؤمنون:٢٧]. يقول النحاس: "{ وَأَهْلَكَ } وقف عند أبي حاتم"[٥].

الـــسادس: { كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّآ أَصْحَٰبَ ٱلْيَمِينِ }[المـــدثر:٣٨-٣٩]. يقول العماني: "وزعم أبو حاتم أن الوقف عند قوله: { رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾ }"[٦].

---

(١)هو: أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني، المقرئ المحقق، قال ابن الجزري عن كتابه: (المرشد في الوقف والابتداء): "أحسن فيه وأفاد". نزل مصر بعد سنة (٥٠٠هـ). ينظر: غاية النهاية:١/٢٢٣.

(٢)المرشد: ١/٥٩٢-٥٩٣.

(٣) القطع والائتناف: ص٢٦١.

(٤) القطع والائتناف: ص٢٦٨.

(٥) القطع والائتناف: ص٣٥٠.

(٦) المرشد: ٢/٨٢١.

السابع: { فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ }[الانشقاق: ٢٤-٢٥].

يقول العماني: "{بِعَذَابٍ أَلِيمٍ } كاف. نص عليه أبو حاتم، وزعم أن {﴿٢٤﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ } بمعنى: لكن الذين آمنوا"[1].

الثامن: {لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ }[الغاشية: ٢٢-٢٣]. يقول ابن الأنباري: "{لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ } غير تام. وقال السجستاني: هو تام"[2].

خامسًا: مذهب أحمد بن جعفر الدِّيْنَوَري (ت٢٨٩هـ): فقد أخرج النحاس عن أحمد بن جعفر الدِّيْنَوَري الوقف قبل: (إلا) في قوله تعالى: {قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ } [هود: ٤٣]. يقول النحاس: "وقال أحمد بن جعفر: { قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ } تم"[3].

وذكر النكزاوي بأنه تام عند أحمد بن جعفر، وأنه يكون على هذا استثناءً منقطعًا[4].

سادسًا: مذهب أبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ): فقد أخرج الأئمة عن الزجاج الوقف قبل(إلا) في ثلاثة مواضع، وهي:

الأول:{ قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴿٥٧﴾ } [الفرقان: ٥٧].

الثاني: {قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ } [الشورى: ٢٣].

يقول النحاس في (إعراب القرآن): "{ٱلْمَوَدَّةَ }في موضع نصب؛لأنه استثناء ليس من الأول،وسيبويه يمثله بمعنى:(لكن)،وكذا قال أبوإسحاق،قال: {أَجْرًا }تمامالكلام،

([1]) المرشد: ٨٤٦/٢. وفي المقصد: ص٤٢٣ ما نصه: "{أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾} كاف بجعل (إلا) بمعنى: (لكن)".

([2])الإيضاح: ص٥٤٩.

([3]) القطع والائتناف: ص٢٦٢.

([4])ينظر: الاقتداء: ٨٤٤/١-٨٤٥.

كماقالجلوعز: {قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍ} [الفرقان: ٥٧]" [١]. ويقول الداني: "وقال الزجاج: التمام: {عَلَيۡهِ أَجۡرًا}، والاستثناء منقطع، والتقدير: لكن أذكركم قرابتي منكم"[٢].

الثالث: {وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٖ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ إِلَّآ أَن تَفۡعَلُوٓاْ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِكُم مَّعۡرُوفٗا} [الأحزاب: ٦] ذكر العماني بأن الزجاج ذكر بأن الاستثناء في قوله: {إِلَّآ أَن تَفۡعَلُوٓاْ} استثناء ليس من الأول، وذكر أيضًا بأن الزجاج قال في قوله: {وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ}: "والأحسن أن يقف عنده"[٣].

سابعًا: مذهب ابن مجاهد أحمد بن موسى بن مجاهد(ت٣٢٤هـ): فقد أخرج الأئمة عن ابن مجاهد الوقف قبل (إلا) في أربعة مواضع، وهي:

الأول:{قُلۡنَا ٱحۡمِلۡ فِيهَا مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَأَهۡلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيۡهِ ٱلۡقَوۡلُ وَمَنۡ ءَامَنَۗ} [هود: ٤٠]. يقول النحاس: "وقال أحمد بن موسى: {قُلۡنَا ٱحۡمِلۡ فِيهَا مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَأَهۡلَكَ }هذا تمام الكلام"[٤].

الثاني:{يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفۡۖ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسۡنَۢا بَعۡدَ سُوٓءٖ فَإِنِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ ١١} [النمل: ١٠-١١]. يقول النحاس: "وقد كان أبو بكر بن مجاهد يستحب أن يقف عند قوله جل وعز: {إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ} [النمل:١٠]، ثم يبتدئ: {إِلَّا مَن ظَلَمَ}. و{إِلَّا مَن} عند أهل العربية كما ذكرناه"[٥]. أي: بمعنى: (لكن).

---

(١) إعراب القرآن للنحاس: ٥٥/٤. وينظر: معاني القرآن للزجاج: ٣٩٨/٤.

(٢) المكتفى: ص٥٠٣.

(٣)المرشد: ٥٥٤/٢

(٤) القطع والائتناف: ص٢٦١.

(٥)القطع والائتناف: ص٨٦.

الثالث: { وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ إِلَّا مَنۡ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا } [سبأ: ٣٧]. يقول النحاس: "قال أحمد بن موسى: {بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ } تام"[١].

الرابع: { فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٢٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ } [الانشقاق: ٢٤-٢٥].يقول ابن خالويه :"وكان المحمدان (ابن مجاهد) و (ابن الأنباري) يتعمّدان الوقف إذا قرءا بهذه السورة في صلاة الصبح على قوله:{ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٢٤ }، ثم يبتدئان بقوله: { إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ } فسُئِلا عن ذلك ، فقالا: الاستثناء هاهنا منقطع مما قبله غيرمتّصل به، وإنما هو بمعنى :لكن الذين آمنوا. وإذا كان الاستثناء منقطعًا مما قبله كان الابتداء مما يأتي بعده وجه الكلام"[٢].

وروى الداني عن ابن خالويه بنحو هذا، وستأتي رواية الداني لاحقًا-إن شاء الله.

ثامنًا: مذهب أبي بكر بن الأنباري(ت٣٢٨هـ): فقد وقف ابن الأنباريقبل (إلا) في أربعة مواضع، وهي:

الأول: {وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗ } [آل عمران: ٢٨].

الثاني:{فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ٩٧ إِلَّا ٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ ...}[النساء: ٩٧-٩٨].

الثالث:{فَٱسۡلُكۡ فِيهَا مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَأَهۡلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيۡهِ ٱلۡقَوۡلُ مِنۡهُمۡۖ }[المؤمنون:٢٧].

الرابع: { فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٢٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ } [الانشقاق: ٢٤-٢٥].

يقول ابن الأنباري: "{ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٢٤ } حسن. { إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ } استثناء منقطع، كأنه قال: لكن الذين آمنوا وعملوا الصالحات"[٣]. وقد تقدمت رواية ابن خالويه في تعمد ابن الأنباري الوقف فيها. وحكم ابن الأنباري بالوقف قبل (إلا) في هذه المواضع الأربعة بالوقف الحسن[٤]. والحسن عنده كالكافي عند أبي حاتم والداني،

---

(١) القطع والائتناف: ص٤٢٠.

(٢) الحجة في القراءات لابن خالويه: ص٣٦٧.

(٣)الإيضاح: ص٥٤٥.

(٤) ينظر: الإيضاح: ص٢٨٩ و٣٠٤ و٤١١، ٥٤٥.

فإن العماني قال: "{فِي شَيۡءٖ } زعم أبو حاتم أنه وقف كاف. ووافقه أبو بكر عليه، ولكنه قلده"[1].

تاسعًا: مذهب أبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ): من خلال تتبع وقوفات النحاس يظهر أن مذهبه أقرب إلى عدم حسن الابتداء بـ(إلا) في الاستثناء المنقطع، ولكنه أيضًا ابتدأ بـ(إلا) في بعض المواضع لا سيما إن كان مرفوعًا على الابتداء، وسأذكر أولًا المواضع التي ذكر فيها عدم الابتداء بها، ثم المواضع التي ابتدأ بها، أو أشار إلى ذلك:

المواضع التي ذكر النحاس عدم الابتداءبـ(إلا) في الاستثناء المنقطع وهي:

الأول:{شَطۡرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ } [البقرة:١٥٠].يقول النحاس: "{لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ }ليس بتمام ولا كاف؛ لأن ما بعده وإن كان استثناء ليس من الأول فإنه متعلق به راجع إليه.... والتقدير في العربية على مذهب سيبويه: لكن الذين ظلموا من الناس فإنهم يحتجون عليكم، فالاستثناء الذي ليس من الأول لابد من أن يكون متعلقًا بالأول"[2].

الثاني: {قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۖ } [هود:٤٣]. ذكر النحاس بأن الوقف على قوله: {مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ } ليسبتام ولا كاف؛ لأن بعده استثناء. ثم ذكر أوجه الاستثناء في الآية، ثم قال:"والاستثناء المنقطع لا يتم الكلام على ما قبله؛ لأنه لابد أن يكون للثاني فيه سبب"[3].

الثالث: {فَذَكِّرۡ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ ٢١ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ٢٢ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ٢٣ }[الغاشية:٢١-٢٣]. يقول النحاس: "{لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ } ليس بوقف؛ لأن بعده استثناء، ولا يخلو من إحدى جهتين: إما أن يكون استثناءً ليس من الأول، فلا بد من أن يتعلق بما قبله، فلا يجوز الابتداء به. وإما أن يكون المعنى: عظهم وتقدم إليهم وذكرهم إلا من لا يُطمَع فيه ممن تولى عن الحق وكفر. فهذا أجدر ألا يبتدأ بالاستثناء"[4].

المواضع التي أجاز النحاس الابتداء بـ(إلا) في الاستثناء المنقطع أو أشار إلى ذلك هي:

([1]) المرشد: ٤٤١/١.

([2]) القطع والائتناف: ص٨٦.

([3]) القطع والائتناف: ص٢٦٢.

([4])القطع والائتناف: ص٥٧١.

الأول: { إِذْ نَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ أَجْمَعِينَ ﴿١٣٤﴾ إِلَّا عَجُوزًا فِى ٱلْغَٰبِرِينَ ﴿١٣٥﴾ } [الصافات: ١٣٤-١٣٥].

ذكر النحاس بأنه إن شئت جعلت الوقف مفهومًا على قوله: {أَجْمَعِينَ ﴿١٣٤﴾}[1].

الثاني: {يَوْمَ لَا يُغْنِى مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤١﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ } [الدخان: ٤١-٤٢]. يقول النحاس: "{وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ } ليس بوقف إن جعلت {مَن } بدلًا من المضمر قبلها، وكذا إن جعلته استثناء، وإن جعلت {مَن } في موضع رفع بالابتداء جاز الوقف على: {يُنصَرُونَ ﴿٤١﴾ }، ويكون التقدير: إلا من رحم الله فإنه تغني شفاعته"[2].

يظهر في هذا المثال أنه لا يرى الابتداء بها إلا إذا كانت جملة الاستثناء المنقطع في محل رفع على الابتداء.

الثالث:{ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ} [الدخان: ٥٦]. يقول النحاس: "فأما { لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ }: فمن الناس من يقف عليه؛ لأنه كلام مستوفى، وما بعده استثناء ليس من الأول. وأكثرهم يقول: بل هو متصل، والمعنى: لا يذوقون فيها الموت بَعْد الموتة الأولى..."[3]. فلم يعلق النحاس هنا على الوقف، بل قال: (لأنه كلام مستوفى)، وهذا حجة واضحة للابتداء بها.

وقد ذكر النحاس في كتابه: (إعراب القرآن) عبارة: (تم الكلام) قبل الاستثناء المنقطع في كثير من المواضع، وهذه المواضع هي:

الأول:{ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى ۖ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴿١١١﴾ } [آل عمران: ١١١]:يقول النحاس: "{ لَن يَضُرُّوكُمْ } نصب بـ (لن)،وتم الكلام.{إِلَّآ أَذًى ۖ } استثناء ليس من الأول. {وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ } شرط وجوابه،وتم الكلام. {ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴿١١١﴾ } مستأنف، فلذلك ثبتت فيه النون"[4].

---

(1) ينظر: القطع والائتناف: ص٤٣٨.

(2) القطع والائتناف: ص٤٧٥.

(3) القطع والائتناف: ص٤٧٦.

(4) إعراب القرآن للنحاس: ١/١٧٥.

الثـــاني:{ضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيۡنَ مَا ثُقِفُوٓاْ إِلَّا بِحَبۡلٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبۡلٖ مِّنَ ٱلنَّاسِ } [آل عمـــران: ١١٢]: يقـــول النحـــاس: "{ضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيۡنَ مَا ثُقِفُوٓاْ }تـــم الكـــلام. {إِلَّا بِحَبۡلٖ مِّنَ ٱللَّهِ } استثناء ليس من الأول،أي:لكنهم يعتصمون بحبل الله من الله، وهوالعهد"[1].

الثالث: {لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ} [النساء:١٤٨]. يقول النحاس: "{لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ }،أي:لا يريد أن يجهر أحد بسوء {مِنَ ٱلۡقَوۡلِ }،وتمّ الكلام .ثم قال جلّ وعزّ:{إِلَّا مَن ظُلِمَ } [النساء:١٤٨] استثناء ليس من الأول في موضع نصب ،أي :لكن من ظلم فله أن يقول:ظلمني فلان بكذا"[2].

الرابـــــــــــــــــــع: {وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ لَفِي شَكّٖ مِّنۡهُۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ}[النساء:١٥٧].يقول النحاس: "قال الله جلّ وعزّ:{وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ لَفِي شَكّٖ مِّنۡهُۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا } تمّ الكلام. ثم قال جلّوعزّ:{إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ }[النساء:١٥٧]استثناء ليس من الأول في موضع نصب"[3].

الخامس:{يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفۡ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسۡنَۢا بَعۡدَ سُوٓءٖ فَإِنِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ ١١} [النمـل:١٠-١١]. يقـول النحـاس:"{إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ١٠} هـذا تمـام الكلام. {إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسۡنَۢا بَعۡدَ سُوٓءٖ } استثناء ليس من الأول،في موضع نصب"[4].

فقوله في هذه المواضع: (تم الكلام) يدل على الابتداء بما بعده، وأنه مستأنف، فإنه قد ذكر عند كلامه على الموضع الأول: ({يُوَلُّوكُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ } وتمالكلام. {ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ١١١} مستأنف). وفي الموضع الخامس يقول الداني: "{لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ } كاف. وقال ابن

([1]) المرجع السابق.

([2])إعراب القرآن للنحاس: ٢٤٦/١.

([3])إعراب القرآن للنحاس: ٢٤٨/١.

([4])إعراب القرآن للنحاس: ١٣٧/٣.

النحاس: تام؛ لأن {إِلَّا مَن ظَلَمَ} استثناء ليس من الأول، بمعنى: (لكن)"[1]. فقول الداني واضح وجلي.

عاشرًا: مذهب ابن مقسم محمد بن الحسن بن مقسم (ت٣٥٤هـ): ذكر الغزّال[2] مذهب ابن مقسم في الوقف قبل: (إلا)، فقال: "وقال ابن مقسم: إذا كان الاستثناء متصلًا فالوقف على ما بعد (إلا) أتم وأحسن، كقوله تعالى:{تَوَلَّوْاْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ}[البقرة:٢٤٦]، {فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا } [البقرة:٢٤٩]، {أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا } [العنكبوت:١٤]. قال: إلا أن يكون الاستثناء بعد تمام الآية فإنه يحسن الوقف على ما قبل(إلا) لتمام الآية، وعلى ما بعدها لتمام الكلام، وذلك قوله: {وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَكَ } [الحجر:٣٩-٤٠]، {إِذْ نَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُۥٓ أَجْمَعِينَ ﴿١٣٤﴾ إِلَّا عَجُوزًا } [الصافات:١٣٤-١٣٥]، وما أشبه ذلك. قال: وإن كان منقطعًا عما قبله فالوقف على ما قبل (إلا) أجود في المعنى، وعلى ما بعدها حَسَنٌ في ظاهر الكلام، ثم ما كان منه رأس الآية ازداد حسنًا في الوقف. فمن المنقطع قبل تمام الآية قوله: { لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ }[البقرة:١٥٠]، تقف، ثم تبتدئ:{ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ }. وكذلك:{ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ}[النساء:١٤٨]، ونحو هذا كثير. { لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا }[مريم:٦٢]، {لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ}[الدخان:٥٦]، ثم التام في ذلك كله آخر الآية، ومن المنقطع بعد تمام الآية قوله:{ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴿٥٨﴾ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ }[الحجر:٥٨-٥٩]،{ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ } [الحجر:٦٠]، { عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴿٩﴾ إِلَّا مَنْ خَطِفَ }[الصافات: ٩-١٠]، { بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾ إِلَّا حَمِيمًا }[النبأ:٢٤-٢٥]، { أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴿٥﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ }[التين:٥-

---

([1]) المكتفى: ص٤٢٥-٤٢٦.

([2])هو: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن الغزال، النحوي المقرئ، كان عارفًا بفنون القراءات، مبرزًا في العربية، شيخ القراء بخراسان،(ت٥١٦هـ). ينظر: غاية النهاية: ٥٢٤/١، بغية الوعاة: ١٤٦/٢.

٦]. قال:اللفظ لفظ الاستثناء، والتقدير: الرجوع من إخبار إلى إخبار، ومعنًى إلى معنًى"[١].

حادي عشر: مذهب ابن خالويه الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ): سبق أن ذكرت رواية ابن خالويه في وقف ابن مجاهد وابن الأنباري قبل (إلا)، فإن ابن خالويه علق بعد تلك الرواية بقوله: "وإذا كان الاستثناء منقطعًا مما قبله كان الابتداء مما يأتي بعده وجه الكلام"[٢]. فهذا يدل على أن مذهبه الابتداء بـ(إلا) في الاستثناء المنقطع. والله أعلم.

ثاني عشر: مذهب أبي علي الفارسي الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ): فقد ذكر السجاوندي مذهب أبي علي الفارسي في الوقف قبل: (إلا)، فقال: "أبو علي الفارسي يقف دون المستثنى إذا كان (إلا) بمعنى: (لكن)، كقوله تعالى: {إِلَّا مَا ٱضۡطُرِرۡتُمۡ إِلَيۡهِ} [الأنعام:١١٩]، و{ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ } [النساء:١٥٧]، و{ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ۝٢٠ } [الليل:٢٠]. أو (إلا) بمعنى: (ولا)، كقوله تعالى: { عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ } [البقرة:١٥٠]، و{ إِلَّا مَن ظَلَمَ } [النمل:١١]، و{ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ } [الجن:٢٧]"[٣].

ثالث عشر: مذهب الحَوفي علي بن إبراهيم (ت٤٣٠هـ): فقد وقف الحوفي قبل (إلا) في بعض المواضع، منها:

الأول: { إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ۝١٥٩ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ }

[البقرة:١٥٩-١٦٠].ذكر الحوفي بأن: { وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ۝١٥٩ } وقف كاف، وعلل: لأن ما بعده مستثنى منه[٤]. ولعل حكم الحوفي بالكافي؛ لكونه رأس آية.

الثاني: {وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٍ أَن يَقۡتُلَ مُؤۡمِنًا إِلَّا خَطَـٔٗا}[النساء: ٩٢]. يقول الحوفي: "وقد تم الكلام دون الاستثناء"[٥].

---

(١) الوقف للغزال: ١/١٧٩-١٨٠. وينظر: علل الوقوف: ١/١٤١-١٤٣.

(٢) الحجة في القراءات لابن خالويه: ص٣٦٧.

(٣) علل الوقوف: ١/١٣٩-١٤٠.

(٤) ينظر: البرهان للحوفي: ٣/٢١.

(٥) البرهان للحوفي: ٨/٢٨.

الثالث: {لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ}[النساء: ١٤٨]. ذكر الحوفي بأن الوقف على قوله: { مِنَ ٱلْقَوْلِ } وقف كاف إن جعل الاستثناء منقطعًا، بمعنى: (لكن)، وليس بوقف إن جعل استثناء متصلًا. إلا أنه أيضًا ذكر بأن الأجود عدم الوقف على كل قول[1].

الرابع: { لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا }[النساء: ١٦٨-١٦٩]. ذكر الحوفي بأن الوقف على قوله: { وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ } وقف كاف[2].

الخامس: { يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١﴾ } [النمل: ١٠-١١]. ذكر الحوفي بأن الوقف على قوله: { لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ } وقف تام[3].

رابع عشر: مذهب مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ): الذي يظهر أن مكي لا يُحَسِّن الابتداء بـ(إلا) إلا إذا كان ما بعدها مرفوعًا على الابتداء، يظهر ذلك في هذين المثالين:

الأول: { قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ } [هود:٤٣]. ذكر مكي بأن قوله: { مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ } وقف حسن إن جعلت: { إِلَّا مَن رَّحِمَ }استثناءً ليس من الأول. ثم ذكر بأنه ليس بالبَيِّن؛ لأنه لابد للثاني أن يكون فيه سبب من الأول[4].

الثاني: { يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤١﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٢﴾ } [الدخان:٤١-٤٢]. يقول مكي:"وتقفعلى:{

---

(1)ينظر: البرهان للحوفي: ٨٨/٨.
(2) ينظر: البرهان للحوفي: ١٠٥/٨.
(3) ينطر: البرهان للحوفي: ٨٦/١٨.
(4) ينظر: الهداية: ٣٤٠١/٥.

يُنصَرُونَ ﴿٤١﴾ }إنجعلت{ مَن } ابتداء، ويكون التقدير: إلامن رحم الله فإنه تغني شفاعته. فإنجعلت{ مَن } بدلًا أو استثناء منقطعًا لم تقف على:{ يُنصَرُونَ ﴿٤١﴾ }"[1].

خامس عشر: مذهب أبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ): مذهب الداني من أوسع المذاهب في الابتداء بـ(إلا)، فإنه قد وقف قبل (إلا) في كثير من المواضع، ونص بأنَّ كلَّ ما كانت (إلا) استثناء منقطعًا بمعنى: (لكن) فالوقف قبلها يكون تامًّا، حيث قال عند كلامه على قوله تعالى: { يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفۡ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسۡنَۢا بَعۡدَ سُوٓءٖ } [النمل:١٠-١١]:"{ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴿١٠﴾ } كاف. وقال ابن النحاس: تام؛ لأن { إِلَّا مَن ظَلَمَ } استثناء ليس من الأول، بمعنى: (لكن). وبلغني عن الحسين بن خالويه أنه قال: صلّيت خلف أبي بكر بن مجاهد وأبي بكر الأنباري، فوقفا في سورة الانشقاق على قوله: { فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾ }، فسألتهما عن ذلك، فقالا: (إلا) بمعنى: (لكن). قال أبو عمرو رضي الله عنه: سبيل ما ورد في كتاب الله تعالى من هذا الضرب من الاستثناء في كون الوقف قبله تامًّا، كقوله: {لَن يَضُرُّوكُمۡ إِلَّآ أَذٗى} [آل عمران:١١١]، و{ ٱلذِّلَّةُ أَيۡنَ مَا ثُقِفُوٓاْ إِلَّا بِحَبۡلٖ مِّنَ ٱللَّهِ } [آل عمران: ١١٢]، و{ لَكَ بِهِۦ عَلَيۡنَا وَكِيلًا ﴿٨٦﴾ إِلَّا رَحۡمَةٗ مِّن رَّبِّكَۚ } [الإسراء:٨٦-٨٧]، و{ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ } [الغاشية:٢٢-٢٣]، وما أشبه ذلك سبيل هذين الموضعين"[2].

سأذكر المواضع الأخرى التي وقف الداني فيها قبل (إلا)، مقدمًا أولًا ما حكم عليها بالتام، ثم ما حكم عليها بالكافي، فما حكم عليه بالتام -غير ما سبق- ثلاثة مواضع، وهي:

الأول: {لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ}[النساء: ١٤٨]. يقول الداني: "و(إلا) في قوله: { إِلَّا مَن ظُلِمَ } استثناء منقطع، ليس من الأول، تقديره:

([1])الهداية: ١٠/٦٧٥٠.

([2]) المكتفى: ص٤٢٥-٤٢٧.

لكن من ظُلِم فله أن يقول: ظلمني فلانٌ بكذا وكذا... قال أبو عمرو: فعلى هذا يكفي الوقف على قوله: { مِنَ ٱلْقَوْلِ } ويتم"[1].

الثاني: { مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴿١٥٧﴾ }[النساء: ١٥٧].

يقول الداني: "وقال النحويون: التمام: { مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ }؛ لأن الاستثناء ليس من الأول"[2].

الثالث: { كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّآ أَصْحَٰبَ ٱلْيَمِينِ ﴿٣٩﴾ }[المدثر:٣٨-٣٩].ذكر الداني بأن الوقف على: { رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾ } تام على وجه الاستثناء المنقطع، وكاف على وجه الاستثناء المتصل[3].

وما حكم عليه بالوقف الكافي عشرون موضعًا، وهي:

الأول: { وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ } [آل عمران: ٢٨].

الثاني: { فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ...} [النساء: ٩٧-٩٨].

الثالث: {ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْىٌ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا۟ عَلَيْهِمْ} [المائدة:٣٣-٣٤].

الرابع: { إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ﴿١٠﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ } [هود: ١٠-١١].

الخامس:{ قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ } [هود: ٤٠].

---

(1) المكتفى: ص٢٢٨-٢٢٩.

(2) المكتفى: ص٢٣١.

(3) ينظر: المكتفى: ص٥٩٦.

السادس: { وَحَفِظْنَٰهَا مِن كُلِّ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ ﴿١٧﴾ إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ }[الحجر:١٧-١٨].

السابع:{ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ } [الحجر:٣٠-٣١].

الثامن:{ قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴿٥٨﴾ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ }[الحجر:٥٨-٥٩].

التاسع: { إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ } [الحجر:٥٩-٦٠].

العاشر: { فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ مِنْهُمْ } [المؤمنون:٢٧].

الحادي عشر:{ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا }[الفرقان: ٦٨-٧٠].

الثاني عشر:{ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ } [الشعراء: ٢٢٦-٢٢٧].

الثالث عشر:{ وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ ﴿٤٣﴾ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا } [يس: ٤٣-٤٤].

الرابع عشر:{ وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٤٠﴾ } [الصافات: ٣٩-٤٠].

الخامس عشر:{ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ﴿٥٨﴾ إِلَّا مَوْتَتَنَا ٱلْأُولَىٰ }[الصافات: ٥٨-٥٩].

السادس عشر: { فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُنذَرِينَ ٧٣ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلۡمُخۡلَصِينَ ٧٤ } [الصافات: ٧٣-٧٤].

السابع عشر:{ فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّهُمۡ لَمُحۡضَرُونَ ١٢٧ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلۡمُخۡلَصِينَ ١٢٨ }[الصافات:١٢٧-١٢٨].

الثامن عشر: { إِذۡ نَجَّيۡنَٰهُ وَأَهۡلَهُۥٓ أَجۡمَعِينَ ١٣٤ إِلَّا عَجُوزٗا فِي ٱلۡغَٰبِرِينَ ١٣٥ } [الصافات: ١٣٤-١٣٥].

التاسع عشر: { فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ٧٣ إِلَّآ إِبۡلِيسَ ٱسۡتَكۡبَرَ } [ص:٧٣-٧٤].

العشرون: { لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ٢٢ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ٢٣ }[الغاشية:٢٢-٢٣].

يقول الداني: "{ بِمُصَيۡطِرٍ } كاف، وقيل: تام، وهو قول الحسن، و(إلا) بمعنى: (لكن)"[1].

وقف الداني قبل (إلا) في هذه المواضع العشرين بالوقف الكافي[2]. وهذه المواضع العشرين غير الموضع الأخير لم يعلل بأن الاستثناء منقطع، ولكن ما لم يكن رأس آية فالظاهر أنه حكم عليه بالكافي؛ لأنه استثناء منقطع، وأما ما كان رأس آية، فلعله حكم في بعضها إما لأنه استثناء منقطع، أو لكونه رأس آية، فإنه كما سبق آنفًا ذكر بأن الوقف على قوله:{ رَهِينَةٌ ٣٨ } [المدثر:٣٨-٤٢] كاف على وجه الاستثناء المتصل، وتام على وجه الاستثناء المنقطع.

إلا أنه أحيانًا في بعض رؤوس الآي ينص على عدم الوقف؛ لأنه استثناء متصل، حيث قال في قوله تعالى: { إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ١٩ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعٗا ٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلۡخَيۡرُ مَنُوعًا ٢١ إِلَّا ٱلۡمُصَلِّينَ ٢٢ } [المعارج:١٩-٢٢]: "وقوله: { إِلَّا ٱلۡمُصَلِّينَ ٢٢ } استثناء من: { إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ }، وهو بمعنى: الناس، فلا يكفي الوقف قبله"[3].

---

(1) المكتفى: ص٦١٧.

(2) ينظر: المكتفى: ص١٩٩ و٢٢٣ و٢٣٩ و٣١٣ و ٣١٦ و٣٤٤ و٣٤٥ و٤٠٠ و٤٢٠ و٤٢٤ و٤٧٣ و٤٧٨ و٤٨٦.

(3) المكتفى: ص٥٨٧.

ويقول في قوله تعالى: { وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ }[العصر:١-٣]: "لا وقف فيها دون آخرها؛ لأن { إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ } استثناء من الأول، ومعنى:{ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ }: إن الناس، ولذلك جاز الاستثناء؛ لأنه لا يُستثنى الأكثر من الأقل"[1].

سادس عشر: مذهب الـهُـذَلِي أبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة(ت٤٦٥هـ): نص الهذلي على استحباب الوقف قبل (إلا) في الاستثناء المنقطع، حيث قال: "(إلا) إذا كانت بمعنى الاستثناء المنقطع، كقوله: { لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا } [البقرة:١٥٠]. وقوله: { أَن يَقۡتُلَ مُؤۡمِنًا إِلَّا } [النساء:٩٢]. وقوله: { لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا } [النساء:٨٣]. وقوله: { وَلَا رَطۡبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا } [الأنعام:٥٩]. الوقف على هذه المواضع: مستحبٌّ، والابتداء بـ(إلا) صحيحٌ. واختلف في قوله: { إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ } [التين:٦، العصر:٣]في التين والعصر، فمن ردّه إلى آدم: وصل، ومن ردّه إلى غيره: قطع"[2].

سابع عشر: مذهب العماني أبي محمد الحسن بن علي (ت بعد ٥٠٠هـ): من خلال تتبع وقوفات العماني نجد أنه ينص في الاستثناء المنقطع في بعض المواضع على عدم الوقف قبل (إلا)، وفي بعض المواضع ينص على الوقف قبل (إلا)، وسأذكر أولًا ما نص على عدم الوقف، ثم أتبعه بما نص على الوقف، فالمواضع التي نص على عدم الوقف قبل (إلا) هي:

الأول:{ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ } [البقرة:١٥٠]. يقول العماني: "والتقدير في الآية: لكن الذين ظلموا منهم فإنهم يتعلقون بالشبهة ويضعونها موضع الحق اللازم، ويجعلونها حجة. وهذا تقدير على قول من جعله استثناءً منقطعًا عن الأول. وزعم بعضهم أن الوقف عند قوله: { لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ } جائز على هذا التأويل، وأنه يبتدأ بقوله: { إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ }. وليس ذلك عندي

([1]) المكتفى: ص٦٢٨.

([2]) الوقف والابتداء للهذلي: ص٣٨٥-٣٨٦.

بشيء؛ لأن (إلا) إذا كانت بمعنى: (لكن) كالاستدراك، وحرف الاستدراك يوصل بما قبله، قال النحويون: لكن هو نفي لأحد شيئين وإثبات للآخر، وإذا كان كذلك وجب أن يتصل بالمنفي كاتصاله بما يثبته... وعلى الوجه الأول{ ٱلَّذِينَ } في موضع رفع بالابتداء، وزعم زاعم أنه يوقف على ما قبل (إلا) إذا كانت في تأويل الرفع. ولا أحبه. وقدمت ذكره. والله أعلم"[1].

الثاني: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا}[النساء: ٩٢]. اختار العماني كون الاستثناء في الآية منقطعًا، ثم قال: "وعلى سائر الوجوه لا يجوز الوقف عند قوله: { أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا }، والوقف الصالح عند قوله: { إِلَّا خَطَـًٔا }"[2].

الثالث: {لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ}[النساء: ١٤٨]. قال العماني: "وأما قول من قال: الوقف عند قوله: { بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ }؛ لأن (إلا) بمعنى: لكن من ظلم، فليس بشيء؛ لأن (إلا) متعلقة بما قبلها على كل حال، كان بمعنى: الاستئناف، أو بمعنى: (لكن)؛ لأنها للاستدراك"[3].

الرابع: { وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيْنَا وَكِيلًا ﴿٨٦﴾ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ }[الإسراء:٨٦-٨٧]. يقول العماني: "{ وَكِيلًا ﴿٨٦﴾ } لا يوقف عنده؛ لمجيء حرف الاستثناء بعده، وإن كان (إلا) هاهنا بمعنى: (لكن)"[4].

الخامس:{ لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾ إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا ﴿٢٥﴾ }[النبأ:٢٤-٢٥]. يقول العماني:"وأجاز قوم الوقف على قوله: { وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾ }، ويبتدئ: { إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا ﴿٢٥﴾ }، في معنى: لكن حميمًا وغساقًا. ولا أستحسن الابتداء بحرف الاستثناء"[5].

المواضع التي نص العماني على الوقف قبل (إلا) في الاستثناء المنقطع، وهي:

---

(1) المرشد: ١/٢٦٥-٢٦٦.
(2) المرشد: ١/٥٩٧.
(3) المرشد: ١/٦١٣.
(4) المرشد: ٢/٣٤٨.
(5) المرشد: ٢/٨٣٤.

الأول: { قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً ...} [الأنعام: ١٤٥]. يقول العماني:"{ طَاعِمٍ يَطۡعَمُهُۥٓ} زعم بعضهم أنه وقف. وهو جائز على معنى: اللهم إلا أن يكون ميتة"[1].

الثاني: { إِنَّهُۥ لَفَرِحٞ فَخُورٌ ١٠ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٞ كَبِيرٞ ١١ } [هود:١٠-١١]. يقول العماني: "زعم بعضهم أنه يوقف عند قوله: { فَخُورٌ ١٠ }، قال: لأن ما بعده في تقدير المبتدأ، ومعناه: لكن الذين آمنوا وعملوا الصالحات. فجعل ما بعد (لكن) مبتدأ، والخبر: { أُوْلَٰٓئِكَ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٞ كَبِيرٞ ١١ }، وهو الوقف الكافي. ومن لم يجز الوقف على: { فَخُورٌ } جعل (إلا) للاستثناء من (الإنسان)، فجاز ذلك؛ لأنه للجنس، فهو كقوله تعالى:{ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ٢ }[العصر:٢]، ثم قال:{ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ } [العصر:٣]. فكذلك هاهنا لما كان في تأويل الجمع جاز أن يستثنى منه. والوقف على هذا التأويل عند قوله: { وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ }، وعلى التأويل الآخر: { فَخُورٌ ١٠ }، ثم عند قوله: { وَأَجۡرٞ كَبِيرٞ ١١ }"[2].

الثالث: { قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ } [هود:٤٣]. يقول العماني: "وقول من قال: الوقف عند قول الله تعالى: { مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ }، هو قول فاسد؛ لأن بعده حرف الاستثناء، ومعناه: لا عاصم اليوم إلا من رحمه الله فنجاه، وهو نوح. وقيل معناه: لا عاصم إلا الله. فكيف يكون الوقف على ما دونه وهو متعلق به؟! اللهم إلا أن يكون هذا الإنسان ذهب إلى أنه استثناء منقطع من الكلام، ومعناه: لكن من رحمه الله فإنه معصوم. وفي الجملة هو وقف، ولا أحبه في الاختيار"[3].

([1]) المرشد: ١٢٦/٢.
([2]) المرشد: ٢٣٠/٢-٢٣١.
([3]) المرشد: ٢٣٨/٢.

الرابع: { فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ۝٥٩ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا }[مريم:٥٩-٦٠].

يقول العماني: "{ يَلْقَوْنَ غَيًّا ۝٥٩ } أجازه بعضهم؛ لأجل أنه رأس آية، ولكني لا أجد مع الاختيار لموضع الابتداء بحرف الاستثناء، وترك الوقف عليه عندي أحسن. والوقف على: { وَعَمِلَ صَٰلِحًا } أصلح منه. وإن وقف على الأول لم يقف هاهنا. وإن وقف على الأول، وابتدأ بحرف الاستثناء، واعتقد فيه أنه بمعنى: (لكن)، وما بعده كلام مستأنف، كأنه قال: لكن من تاب، لم أر به بأسًا؛ لأنه لا يقف على:{ وَعَمِلَ صَٰلِحًا }؛ لأنه من تمام الاسم المبتدأ، ولابد له من الخبر"[1].

الخامس: { لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا } [مريم:٦٢].يقول العماني: "ولا يقف على قوله: { فِيهَا لَغْوًا }؛ لموضع الابتداء بحرف الاستثناء. وقد أجازه بعضهم، كأنه اعتقد فيه بمعنى: (لكن سلامًا)، والذي أقوله: إن (لكن) لا يبتدأ بها، إلا إذا كان ما بعده بمعنى: الابتداء والخبر"[2].

السادس:{ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝١١ } [النمل: ١٠-١١]. يقول العماني:"{ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝١٠ } وقف كاف إذا لم تجعل الاستثناء من أول الكلام. قال الزجاج: معناه: لكن من ظلم ثم تاب من المرسلين وغيرهم، وذلك قوله: { ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ }"[3].

السابع: { وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ إِلَّآ أَن تَفْعَلُوٓاْ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِكُم } [الأحزاب: ٦]. يقول العماني: "{ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ } زعم بعضهم أنه وقف. وهو صالح. قال الزجاج: قوله: { إِلَّآ أَن تَفْعَلُوٓاْ }هو استثناء ليس من الأول..."[4].

---

(1) المرشد: ٢/٣٧٦-٣٧٧.
(2) المرشد: ٢/٣٧٧.
(3) المرشد: ٢/٤٩١.
(4)المرشد: ٢/٥٥٤.

الثامن: { وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٤٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَّعْلُومٌ ﴿٤١﴾ }[الصافات: ٣٩-٤١]. يقول العماني: "{ تَعْمَلُونَ ﴿٣٩﴾ } كاف. ثم يبتدئ: { إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٤٠﴾ } على معنى: لكن عباد الله المخلصين، فيجعله مبتدأ، وخبره: { أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَّعْلُومٌ ﴿٤١﴾ }"[1].

التاسع: {قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ ﴾ } [الزخرف: ٢٦-٢٧]. يقول العماني: "{ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ } أجازه بعضهم. وهو جائز إذا جعلت قوله: { إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى }بمعنى: الذي فطرني فإنه سيهدين. وإن جعلت الاستثناء بمعنى: أنا أبرأ مما تعبدون إلا من الله تعالى، فعلى هذا الوجه لا يحسن الوقف، وعليه أن لا تقف على قوله: { مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ }؛ لأنها جملة تؤدي معنى قولنا: لا إله إلا الله"[2].

العاشر:{ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ }[الانشقاق: ٢٤-٢٥].قال العماني: "{ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾ } كاف. نص عليه أبو حاتم، وزعم أن {إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ } بمعنى: لكن الذين آمنوا"[3].

الحادي عشر: { لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ }[الغاشية:٢٢-٢٣]. يقول العماني: "{ بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ } كاف، ثم يبتدئ: { إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ }، بمعنى: لكن من تولى"[4].

([1])المرشد: ٦٠٤/٢.

([2]) المرشد: ٦٧٦/٢.

([3]) المرشد: ٨٤٦/٢. وفي المقصد: ص٤٢٣: " {أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾} كاف بجعل (إلا) بمعنى: (لكن)".

([4])المرشد: ٨٥١/٢.

ثامن عشر: مذهب الغزَّال علي بن أحمد بن محمد بن الغزّال (ت٥١٦هـ): ذكر الغزال في صدر كتابه مذاهب بعض علماء الوقف في الابتداء بـ(إلا)، ثم قال بعد ذلك: "وللعلماء في ذلك اختلاف كثير يطول الكتاب بذكره، وأنا سأكشف عن انقساماتها ومعانيها على حسب ما وردت في التنزيل إن شاء الله. قلنا: فمن الاستثناء ما هو متعلق بالمستثنى منه لم يصح الوقف دونه على ما بينت قبل. ومنه ما كان بمعنى: (لكن)، كقوله: { لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ } [البقرة:٧٨]، فهذا خارج من الكلام قبله، والمعنى: لكنهم يتمنون. وكقوله: { إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ }[الليل:٢٠]، و{إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ} [النساء:١٥٧]، و{ إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ } [يونس:٩٨]، و{ إِلَّا رَحۡمَةً مِّنَّا }[يس:٤٤]، التقدير: لكنهم يتبعون الظن، ولكنا رحمناهم. وكذا الحكم فيما أشبه ذلك. وإنما ترجمناه بـ(لكن) ليتبين خروجه من الأول، وأضمرنا الفعل بعد (لكن) ليصح الابتداء بـ(إلا) حيث استقام الكلام. والنحويون يجعلون هذا الاستثناء منقطعًا إذا لم يصح دخول ما بعد (إلا) فيما قبل (إلا)، ألا ترى أن (الأماني) ليست من (الكتاب) في قوله: { يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ }[البقرة:٧٨]... وقسم يشبه المنقطع، كقوله: { وَمَا يَعۡزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثۡقَالِ ذَرَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ } إلى قوله:{ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ٦١ } [يونس:٦١]، فقوله:{ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ } منقطعٌ عما قبله؛ إذ لو كان متصلًا لكان بعد النفي تحقيقًا، وإذا كان كذلك وجب أن يعزب عن الله مثقالُ الذرة وأصغرُ وأكبرُ منها إلا في الحال الذي استثناها، وهو قوله:{ }، وهذا غير جائز أصلًا، بل صحيحٌ الابتداء بـ(إلا) على تقدير (الواو)، أي: وهو أيضًا في كتاب مبين. ونحو ذلك قوله: { وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا } إلى قوله: { إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ٥٩ }[الأنعام:٥٩]"[1].

وقد نص الغزّال -غير ما ذكر سابقًا- على الوقف قبل (إلا) في هذه المواضع:

الأول: { لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ } [البقرة:١٥٠].

الثاني: { وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ١٥٩ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ } [البقرة:١٥٩-١٦٠].

([1]) الوقف للغزال: ١/١٧٩-١٨٠.

الثالث: { وَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٨٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ }[النساء: ٨٩-٩٠].

الرابع: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا}[النساء: ٩٢].

الخامس: فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ...} [النساء: ٩٧-٩٨].

السادس: { إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَٱعْتَصَمُواْ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ }[النساء: ١٤٥-١٤٦].

السابع: {لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ}[النساء: ١٤٨].

الثامن: {ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي ٱلدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي ٱلْأَخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ} [المائدة:٣٣-٣٤].

التاسع:{ إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ﴿١٠﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ } [هود: ١٠-١١].

العاشر: { وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ } [الزخرف: ٢٦-٢٧].

الحادي عشر:{ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ }[الانشقاق: ٢٤-٢٥].

الثاني عشر: { لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ }[الغاشية:٢٢-٢٣].

الثالث عشر: { ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴿٥﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ }[التين:٥-٦]. وقف الغزال قبل (إلا) في هذه الثلاثة عشر موضعًا، ووسم الموضع الأول بالوقف الحسن، وجعله استثناء منقطعًا بمعنى: (لكن)، وذكر في الموضع الرابع بأنه يحسن الابتداء بـ(إلا) إن جعل الاستثناء منقطعًا، وذكر في الموضع السابع بأنه يحسن الوقف قبل (إلا) إن جعل الاستثناء منقطعًا، وذكر في الموضع الثاني عشر

والثالث عشر بأنه وقف إن جعل الاستثناء منقطعًا. ووسم بقية المواضع بالوقف الكافي، وعلل في بعضها: لأنه استثناء منقطع بمعنى: (لكن)[1].

تاسع عشر: مذهب الباقولي أبي الحسن علي بن الحسين(ت٥٤٣هـ): فقد نص الباقولي[2] بالوقف قبل (إلا) في الاستثناء المنقطع في موضعين، وهما:

الأول: { أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾ } [البقرة:١٥٩-١٦٠]. يقول الباقولي:"وقال قوم: بل قوله: { وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ } عطف على قوله: { يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ }، فيقفون على قوله: { ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ }، ويبتدئون بقوله: { إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ }، ويرفعون { ٱلَّذِينَ }بالابتداء، والخبر: { فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ }. ويجوز أن يكون { إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ } استثناء على هذا مما قبله، فيكون الوقف على: { وَبَيَّنُواْ }"[3].

الثاني: { خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٨٩﴾ } [آل عمران: ٨٦-٨٩]. يقول الباقولي: "قوله تعالى: { وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿٨٨﴾ }وقف فيمن رفع { ٱلَّذِينَ } بالابتداء، والخبر { فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٨٩﴾ }، على ما تقدم. وأما من جعله استثناء فوقفه:{ وَأَصْلَحُواْ }"[4].

عشرون: مذهب السجاوندي أبي عبد الله محمد بن طيفور(ت٥٦٠هـ): لا يرى السجاوندي الابتداء (إلا) وإن كان الاستثناء منقطعًا، إلا أنه يذكر في بعض المواضع: بأن الوصل أولى. وفي بعضها يذكر: ولجواز الوقف مدخل لقوم.يقول السجاوندي في

---

(١) ينظر: الوقف للغزال: ١/١٧٧ و١٨١ و٢٢٨ و٢٦١ و٢٦٢ و٢٦٣ و٢٧٠ و٢٧١ و٢٨٤ و٣٩٧، الوقف للغزال (مخطوط): ص١٧٩ و٢٠٥ و٢٠٦ و٢٠٨.

(٢)هو: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الباقولي الأصبهاني المعروف بجامع العلوم، الضرير النحوي،(ت٥٤٣هـ). ينظر: إنباه الرواة: ٢/٢٤٧، الأعلام: ٤/٢٧٩.

(٣) كشف المشكلات: ١/١١٦.

(٤) كشف المشكلات: ١/٢٤٤.

قولـه تعـالى:{ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ } [البقـرة:١٥٠]: { حُجَّةٌ } قد قيل، على أن (إلا) بمعنى: (ولا)، أو (لكن)، والوصل في العربية أوضح؛ لأن (ولا) و(لكن) للعطف أيضًا"[١].

ويقـول فـي قولـه تعـالى:{ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ }[الفرقـان: ٦٩-٧٠]: "{ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ } قد قيل، على جعل (إلا) بمعنى: (لكن). والوصل أولى؛ لأن (لكن) يقتضي الوصل أيضًا"[٢].

ويقول في قوله تعالى: { يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ } [النمـل: ١٠-١١]: "{ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ } قـد قيـل، علـى أن (إلا) بمعنى: (لكن)، والوصل أجوز؛ لأن معنى الاستدراك في (لكن) يوجب الوصل أيضًا"[٣].

ويقـول فـي قولـه تعـالى: {وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ} [العنكبـوت: ٤٦]: "{ أَحْسَنُ } قـد قيـل، علـى أن (إلا) بمعنـى: (لكن)، و(لكن) بمعنى الاستدراك يوجب الوصل كالاستثناء"[٤].

ويقول في قولـه تعالى: { فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ ﴿٤٣﴾ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا }[يس: ٤٣-٤٤]: "{ يُنقَذُونَ ﴿٤٣﴾ } (لا) للاستثناء، وقيل: أي: لكن رحمناهم رحمة، ومع ذلك الوصل أحسن"[٥].

ويقـول فـي قولـه تعـالى:{ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ }[الغاشـية:٢٢-٢٣]: "{ بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ }قـد قيـل، علـى أن (إلا) بمعنـى: (لكـن). فيقـال: (لكن) أيضًا يوجب الوصل"[٦].

---

(١) علل الوقوف: ١/٢٥٤-٢٥٥.
(٢) علل الوقوف: ٢/٧٥٢.
(٣) علل الوقوف: ٢/٧٦٦.
(٤)علل الوقوف: ٢/٧٩٣.
(٥) علل الوقوف: ٣/٨٤٨
(٦)علل الوقوف: ٣/١١٢٤.

ويقول في قوله تعالى:{ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾ }[الليل: ١٩ -٢٠]: "{ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ } (لا) للاستثناء، وقد يقف من يجعله بمعنى: (لكن)، ولا يتضح"[1].

ويقول في قوله تعالى: { ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴿٥﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ }[التين:٥-٦]. "{ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴿٥﴾ } (لا)؛ للاستثناء، إذا حمل { رَدَدْنَٰهُ } على الخذلان إلى الكفر، ولو حمل على الرد إلى أرذل العمر كان الاستثناء منقطعًا. ولجواز الوقف فيه مدخل لقوم"[2].

الحادي والعشرون: مذهب السخاوي علي بن محمد (ت ٦٤٣هـ): لقد تكلم السخاوي عن الاستثناء المنقطع بتوسع، ومثل لذلك بأمثلة كثيرة، وذكر بأن (إلا) في الاستثناء المنقطع يكون الوقف قبلها كافيًا، لا تامًّا؛ لأنه متعلق بما قبله من حيث المعنى[3].

الثاني والعشرون: مذهب النكزاوي عبد الله بن محمد (ت٦٨٣هـ): فقد وقف النكزاوي قبل(إلا) في الاستثناء المنقطع في عشرة مواضع، وهي:

الأول:{ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ...}[النساء: ٩٧-٩٨].

الثاني: {لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ}[النساء: ١٤٨].

الثالث: { إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ﴿١٠﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ } [هود:١٠-١١].

الرابع: {وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ} [هود:١١٨-١١٩].

الخامس: { يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ } [النمل: ١٠-١١].

السادس: { وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٤٠﴾ } [الصافات: ٣٩-٤٠].

([1])علل الوقوف: ١١٣٤/٣.

([2]) علل الوقوف: ١١٣٨/٣-١١٣٩.

([3]) ينظر: جمال القراء: ٥٥٦/٢-٥٦٢.

السابع:{ يَوۡمَ لَا يُغۡنِي مَوۡلًى عَن مَّوۡلًى شَيۡـٔٗا وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ۝٤١ إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُۚ} [الدخان: ٤١-٤٢].

فجعل النكزاوي الوقف قبل (إلا) في المواضع السبعة عدا الموضع الرابع والسادسوقفًا كافيًا، وعلل فيها: على أن الاستثناء منقطع بمعنى: (لكن). وفي الموضع الرابع والسادس ذكر بأن الوقف قبل (إلا) مفهوم إن جعل الاستثناء منقطعًا.

الثامن: { كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ رَهِينَةٌ ۝٣٨ إِلَّآ أَصۡحَٰبَ ٱلۡيَمِينِ ۝٣٩ }[المدثر:٣٨-٣٩].

ذكر النكزاوي بأن الوقف على:{ رَهِينَةٌ ۝٣٨ } تام على وجه الاستثناء المنقطع، وكاف على وجه الاستثناء المتصل[1].

التاسع:{ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٢٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ } [الانشقاق:٢٤-٢٥].

قال النكزاوي: "{بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٢٤ }كاف، وقيل: تام؛ لأن{ ۝٢٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ }مستثنى منقطعبمعنى: لكن الذين آمنوا. هذا مذهب القراء، وأما النحويون فلا يجيزون الوقف على ذلك"[2].

العاشر:{ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ }[العصر: ٢-٣].ذكر النكزاوي بأنه لا وقف على قوله: { لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ }؛ لأن الاستثناء من الأول، ثم قال: "وقال ابن عباس: المراد بالإنسان هنا: الكافر. فعلى هذا يكون الوقف على قوله: { لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ } تامًّا، وتكون (إلا) بمعنى: (لكن)، فيكون الاستثناء ليس من الأول"[3].

<u>الثالث والعشرون: مذهب الجَعبري إبراهيم بن عمر (ت٧٣٢هـ)</u>: فقد وقف الجعبري قبل(إلا) في الاستثناء المنقطع في تسعة مواضع، وهي:

الأول:{ لَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَلَا هُمۡ يُنظَرُونَ ۝٨٨ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ }[آل عمران: ٨٨-٨٩].

---

(1) ينظر: الاقتداء: ١٧٦٣/٢.

(2)الاقتداء: ١٨١٧/٢.

(3)الاقتداء: ١٨٧٦/٢.

الثـــاني:{ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٨٣﴾ }[النساء:٨٣].

الثالـث:{ وَلَا تَتَّخِذُواْ مِنۡهُمۡ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرًا ﴿٨٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ...}[النـساء: ٨٩-٩٠].

الرابـــــــع:{ إِنَّهُۥ لَفَرِحٞ فَخُورٌ ﴿١٠﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ } [هود:١٠-١١].

الخـــــــــــــامس:{ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ}[يوسف:٥٣].

الـــــــــــسادس: { ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيۡنَا وَكِيلًا ﴿٨٦﴾ إِلَّا رَحۡمَةٗ مِّن رَّبِّكَۚ }[الإسراء:٨٦-٨٧].

الـــسابع: { لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرۡدٗا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾ إِلَّا حَمِيمٗا وَغَسَّاقٗا ﴿٢٥﴾ }[النبـــأ:٢٤-٢٥].

الثـــامن: { لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ }[الغاشـــية:٢٢-٢٣].

التاســع: { ثُمَّ رَدَدۡنَٰهُ أَسۡفَلَ سَٰفِلِينَ ﴿٥﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ }[التـين:٥-٦].وقف الجعبري قبل (إلا) في هذه المواضع، فوسم الأول والثاني والسادس بالوقف الكافي، ووسم الثالث والرابع بالوقف التام، ووسم الخامس والسابع بالوقف الكامل، ووسم الثامن والتاسع بالوقف الصالح[1]. والتام عنده ما تم من حيث الإعراب. والكامل عنده كالتام عند الداني.

<u>الرابع والعشرون: مذهب القسطلاني أبي العباسأحمد بن محمد (ت٩٢٣هـ)</u>: لقد وقف القسطلاني قبل (إلا) في الاستثناء المنقطع في تسعة مواضع، وهي:

الأول: {وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا} [البقرة:٢٣٥].

([1]) ينظر: وصف الاهتداء: ص١٩٥ و٢١٠ و٢١١ و٢٧٥ و٢٨٢ و٣٩٩ و٤٠٢ و٤٠٩ و٤١٣.

الثـــــــاني: { إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ۝١٠ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ } [هود: ١٠-١١] .

الثالـث:{ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفۡ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ۝١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ } [النمـل: ١٠-١١].

الرابـــــــع: { وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٖ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ إِلَّآ أَن تَفۡعَلُوٓاْ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِكُم مَّعۡرُوفٗاۚ } [الأحزاب: ٦].

الخـــــــامس: { وَمَا تُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ۝٣٩ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلۡمُخۡلَصِينَ ۝٤٠ } [الصافات: ٣٩-٤٠].

الـسادس: { لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرۡدٗا وَلَا شَرَابًا ۝٢٤ إِلَّا حَمِيمٗا وَغَسَّاقٗا ۝٢٥ } [النبـأ: ٢٤-٢٥].

الـــسابع: { فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٢٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ } [الانـــشقاق: ٢٤-٢٥].

الثـــامن: { لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ۝٢٢ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝٢٣ } [الغاشـــية: ٢٢-٢٣].

التاســع: { ثُمَّ رَدَدۡنَٰهُ أَسۡفَلَ سَٰفِلِينَ ۝٥ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ } [التـين: ٥-٦].

وقـف القـسطلاني قبـل (إلا) فـي هـذه المواضـع التـسعة بـالوقف الكـافي علـى أن الاستثناء منقطع، إلا أنه في بعضها اختار كون الاستثناء متصلًا، وإذا كان متصلًا فلا وقف[1].

وقد نقل الوقف عن بعضهم في قولـه تعالى:{ وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ } [البقرة: ٣٤]، فقال: "وجُوِّز الوقفُ على: { فَسَجَدُوٓاْ } على القول بأن الاستثناءَ منقطعٌ"[2].

---

(1) ينظـــر: لطـــائف الإشـــارات: ١٦٨٦/٤، ٢٤٧٦/٦، ٣٢١٠/٧، ٣٣٧٩/٨ و٣٥٢١، ٤٢١٠/٩ و٤٢٦٨ و٤٢٩٧ و٤٣٤٦.

(2) لطائف الإشارات: ١٦٥٩/٤.

الخامس والعشرون: مذهب الهبطي أبي عبد الله محمد بن أبي جمعة المغربي(ت٩٣٠هـ): لقد وقف الهبطي قبل (إلا) في الاستثناء المنقطع في ثلاثة وعشرين موضعًا. ووقفات الهبطي هي المتعمدة في مصاحف دول المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا)، وهذه المواضع التي وقف عليها هي:

الأول: { وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ } [البقرة:٣٤].

الثاني: {لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا} [البقرة: ٢٣٥].

الثالث: { لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى ۖ } [آل عمران: ١١١].

الرابع: { ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓاْ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ }[آل عمران: ١١٢].

الخامس: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ}[النساء: ٢٩].

السادس: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا}[النساء: ٩٢].

السابع: { إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَٱعْتَصَمُواْ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ }[النساء: ١٤٥-١٤٦].

الثامن: {مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ}[النساء: ١٥٧].

التاسع: { ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ } [الأعراف:١١].

العاشر: { إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ﴿١٠﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ } [هود:١٠-١١].

الحادي عشر: { وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ } [الإسراء:٦١].

الثاني عشر: { وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ} [الكهف:٥٠].

الثالث عشر:{ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا} [مريم: ٦٢].

الرابع عشر: { وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ ﴿١١٦﴾ } [طه:١١٦].

الخامس عشر: { فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾ }[الشعراء: ٧٥-٧٧].

السادس عشر: { وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ } [الشعراء: ٢٢٦-٢٢٧].

السابع عشر: { يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ } [النمل: ١٠-١١].

الثامن عشر:{ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ} [العنكبوت: ٤٦].

التاسع عشر: { سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿١٦٠﴾ }[الصافات: ١٥٩-١٦٠].

العشرون:{ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ} [الدخان:٥٦].

الحادي والعشرون: { لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ﴿٢٥﴾ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا ﴿٢٦﴾ } [الواقعة: ٢٥-٢٦].

الثاني والعشرون: {فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ } [الانشقاق:٢٤-٢٥].

الثالث والعشرون: { لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ }[الغاشية:٢٢-٢٣].

السادس والعشرون: مذهب الأشموني أحمد بن محمد بن عبد الكريم(من علماء القرن الحادي عشر الهجري): وقف الأشموني قبل (إلا) في خمسة عشر موضعًا، وهي:

الأول:{ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا}[النساء: ٩٢]. يقول الأشموني: "{ إِلَّا خَطَـًٔا } ليسبوقف.جعلأبوعبيدةوالأخفش(إلا)فيمعنى: (ولا)،والتقدير: ولاخطأ.والفراءجعل(إلا) في قوّة (لكن)،على معنى الانقطاع ،أي: لكن من قتله خطأ فعليه تحرير رقبة. فعلى قوله يحسن الابتداء بـ(إلا)"[1].

([1]) منار الهدى: ص١٠٥.

الثاني: { فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ٩٧ إِلَّا ٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ...}[النساء: ٩٧-٩٨]. اختار الأشموني كون الاستثناء منقطعًا، وذكر بأنه يحسن الوقف على: { إِلَّا ٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ } على وجه الاستثناء المنقطع[١].

الثالث:{ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً ...} [الأنعام: ١٤٥]. يقول الأشموني: "{ يَطۡعَمُهُۥٓ }جائز: إن جعلت الاستثناء منقطعًا"[٢].

الرابع: { وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ٦١ } [يونس:٦١].

الخامس: { وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ٣ } [سبأ:٣]. ذكر الأشموني جواز الابتداء بـ(إلا) في هذا الموضع وسابقهعلى تقدير: الواو، أي: وهو في كتاب مبين[٣].

السادس: { إِنَّهُۥ لَفَرِحٞ فَخُورٌ ١٠ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ } [هود:١٠-١١]. ذكر الأشموني بأن الوقف على:{ فَخُورٌ ١٠ }كاف، علىأنَّالاستثناءمنقطعبمعنى: (لكن) [٤].

السابع: { قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ } [هود:٤٣]. ذكر الأشموني بأن الوقف على: { مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ } جائز على أن الاستثناء منقطعٌ. ثم ذكر بأن الصحيح أنه متصل[٥].

الثامن: {وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ}[يوسف:٥٣]. يقول الأشموني: "{ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ } حسن، فيه حذف، أي: وما أبرئ نفسي عن

---

(١) ينظر: منار الهدى: ص١٠٥.
(٢) منار الهدى: ص١٣٩-١٤٠.
(٣) ينظر: منار الهدى: ص٧٤ و١٧٧-١٧٨ و٣١١.
(٤) ينظر: منار الهدى: ص١٨٣.
(٥) ينظر: منار الهدى: ص١٨٥.

السوء. { لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ } أحسن، على أن الاستثناء منقطع، أي: ولكن رحمة ربي هي التي تصرف الإساءة. وليس بوقف إن جعل متصلًا ..."[1].

التاسع: {ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيۡنَا وَكِيلًا ٨٦ إِلَّا رَحۡمَةٗ مِّن رَّبِّكَ}[الإسراء:٨٦-٨٧].

العاشر: { فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيّٗا ٥٩ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا }[مريم:٥٩-٦٠].

الحادي عشر:{ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا ٦٩ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ...}[الفرقان: ٦٩-٧٠].

الثاني عشر:{ وَمَا تُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٣٩ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلۡمُخۡلَصِينَ ٤٠ }[الصافات: ٣٩-٤٠].

الثالث عشر:{ وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦٓ إِنَّنِي بَرَآءٞ مِّمَّا تَعۡبُدُونَ ٢٦ إِلَّا ٱلَّذِي فَطَرَنِي } [الزخرف: ٢٦-٢٧]. الوقف قبل (إلا) في هذا الموضع والمواضع الأربعة قبله جائز عند الأشموني، وعلل في بعضها: لكونه رأس آية[2].

الرابع عشر: {... وَبَدَا بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةُ وَٱلۡبَغۡضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥٓ إِلَّا قَوۡلَ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسۡتَغۡفِرَنَّ لَكَ }[الممتحنة:٤]. ذكر الأشموني بأنّ من جعل الاستثناء منقطعًا وقف قبل (إلا)[3].

الخامس عشر: { وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ١٩ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ٢٠ }[الليل:١٩-٢٠]. ذكر الأشموني بأن الوقف على قوله: { تُجۡزَىٰٓ ١٩ }حسنٌ، ثم قال: "وتجاوزه أولى"[4].

مناقشة وترجيح:

---

(1) منار الهدى: ص١٩٤.
(2) ينظر: منار الهدى: ص٢٢٦ و٢٣٩ و٢٧٦ و٣٢٤ و٣٥٠.
(3) ينظر: منار الهدى: ص٣٩٠.
(4)منار الهدى: ص: ٤٢٩.

بعد ذكر مذاهب العلماء في الابتداء بـ(إلا) في الاستثناء المنقطع، نذكر بعض المناقشات والترجيحات في هذه النقاط الآتية:

١- إن أكثر من عشرين إمامًا منأئمة الوقف واللغة وقفوا قبل (إلا) في الاستثناء المنقطع.

٢- إن الإمام السجاوندي هو الإمام الوحيد الذي لم يقف قبل (إلا) في الاستثناء المنقطع، ولكن السجاوندي ذكر في بعض المواضع-كما سبق-: (ولجواز الوقف مدخل لقوم)، (وقد يقف من يجعله بمعنى: (لكن)، ولا يتضح). وعبارته هذه تدل على أن من ذهب إلى الابتداء بـ(إلا) في الانقطاعفإن قوله معتبرٌ.

٣- إنَّ لجان طباعة المصاحف في عصرنا الحاضر في المشرق العربي ساروا على منوال الإمام السجاوندي فلم يجعلوا وقفًا قبل (إلا) ولو كان الاستثناء منقطعًا، ومن تلك المصاحف: (مصحف محمد خلف الحسيني، ومصحف الأزهر، ومصحف الطبعة الشامية، ومصحف المدينة، ومصحف قطر، ومصحف البحرين، وغيرها من المصاحف). إلا في قوله تعالى: {وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً }[البقرة:٢٨٢] ، فالوقف على {تَرْتَابُوٓاْ } (صلى) في مصحف محمد خلف الحسيني، ومصحف الطبعة الشامية.

٤- إن الإمامين النحاس والعماني منَعا في بعض المواضع الابتداء بـ(إلا) وإن كان الاستثناء منقطعًا. ولكنهما أيضًا ابتدءا بها في بعض المواضع. فمذهبهما مضطرب.

٥- يرى بعض أئمة علماء الوقف والابتداء الابتداء بـ(إلا) إذا كان ما بعدها مرفوعًا على الابتداء. ويظهر من خلال ما تقدم أن هذا هو مذهب الإمامين النحاس ومكي.

٦- إن المانعين للابتداء بـ(إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى: (لكن) لديهم حجتان: الحجة الأولى: ما ذكره النحاس في بعض المواضع التي منع الابتداء بـ(إلا)، حيث يقول: "فالاستثناء الذي ليس من الأول لابد من أن يكون متعلقًا بالأول"[1]. الحجة الثانية: هي أن (إلا) بمعنى: (لكن)، و(لكن) استدراك يوجب الوصل. وهذه هي حجة العماني في بعض المواضع التي منع الابتداء بها، وهي أيضًا حجة الإمام السجاوندي، يقول العماني في قوله تعالى: {لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ } [البقرة:١٥٠] : "والتقدير في الآية: لكن الذين ظلموا منهم فإنهم يتعلقون بالشبهة ويضعونها موضع الحق اللازم، ويجعلونها حجة. وهذا تقدير على

---

(١) القطع والائتناف: ص٨٦.

قول من جعله استثناءً منقطعًا عن الأول. وزعم بعضهم أن الوقف عند قوله: {لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ } جائز على هذا التأويل، وأنه يبتدأ بقوله: {إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ }. وليس ذلك عندي بشيء؛ لأن (إلا) إذا كانت بمعنى: (لكن) كالاستدراك، وحرف الاستدراك يوصل بما قبله"[1]. ويقول السجاوندي في قوله تعالى: {وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ } [العنكبوت: ٤٦]: "{ أَحْسَنُ} قد قيل، على أن (إلا) بمعنى: (لكن)، و(لكن) بمعنى الاستدراك يوجب الوصل كالاستثناء"[2].

٧- إن حجة المانعين للابتداء بـ(إلا) بمعنى: (لكن)، ليست بالقوية، فالحجة التي ذكروها هي حجة من حيث المعنى، لا من حيث الإعراب، فهي حجة لا تنقص الوقف عن درجة الوقف الكافي، فقول النحاس: (لابد من أن يكون متعلقًا بالأول)، قول صحيح، لكن ليست بحجة لمنع الابتداء بها؛ لأن هذا التعلق هو تعلق معنوي، لا تعلق إعراب، فإنه قد ذكر في كتابه (إعراب القرآن)– كما سبق- في مواضع كثيرة قبل (إلا) في الاستثناء المنقطع عبارة: (وتم الكلام). ومعنى عبارته هذه: أنه تم الكلام من حيث الإعراب. وما ذكره العماني والسجاوندي بأن (إلا) بمعنى: (لكن)، ولكن استدراك يوجب الوصل، أيضًا حجة ليست بالقوية، فإن تعلق الاستدراك بما قبله هو تعلق معنوي، لا تعلق إعراب، فجملة الاستدراك جملة تامة إعرابيًا. ثم إنه يستدرك على السجاوندي والعماني بأنهما وقفا قبل (لكن) التي لم يدخل عليها الواو في مواضعها السبعة في القرآن[3]، يقول العماني في قوله: { وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦١﴾ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ } [النساء: ١٦١-١٦٢]: "{عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦١﴾} وقف تام، مجمع عليه. ذكره أبو حاتم"[4]. وبما أنهما ابتدءا بـ(لكن) المجردة عن الواو، فإنهما قد قدرا (إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى: (لكن) المجردة عن الواو في جميع الأمثلة، وفي المثالين المنقولين عنهما آنفًا. فأي فرق بينهما؟!

---

(1) المرشد: ١/٢٦٥-٢٦٦.
(2) علل الوقوف: ٢/٧٩٣.
(3) ينظر: المرشد: ١/٥٥٠ و ٦١٩، ٢/٢٠٠، ٣٥٨، ٦٣٠، علل الوقوف: ١/٤٠٩، ٢/٤٤٠ و٤٤١.
(4) المرشد: ١/٦١٧.

٨- إن المجوزين للابتداء بـ(إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى: (لكن)، احتجوا بأن الجملة بعد (إلا) في الاستثناء المنقطع جملة مستأنفة. وقد ناقش ابن الحاجب حجة المانعين والمجوزين، ومما احتج به للمجوزين: أن الجملة في معنى الابتداء. ثم قال بعد ذلك: "ألاترى إلى جوازالوقف بالإجماع على مثل قوله: { إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا }،والابتداءبقوله: {وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴿٤٤﴾} [يونس: ٤٤]. فكذلك هذا"[١].

٩- وخلاصة: فإن أقوى حجة هي حجة الجمهور القائلين بالابتداء بـ(إلا) في الاستثناء المنقطع. وعليه فإنه يكون الوقف على ما قبلها من قبيل الوقف الكافي؛ لأن جملة الاستثناء المنقطع متعلقة بما قبلها من حيث المعنى، لا من حيث الإعراب. ومما يقوي الوقف قبلها: أن الوقف أكثر إيضاحًا للمعنى، وفيه إزالة للوهم، ويعد إزالة الوهم من قواعد البلاغة وأساسيات الخطاب، ولعل حكم الداني بالوقف التام قبل (إلا) لعلة الاستئناف، ولإزالة الوهم. والله أعلم. ففي قوله تعالى: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡ} [النساء: ٢٩]، ألا ترى أن الوقف على قوله: {بِٱلۡبَٰطِلِ } أكثر إيضاحًا للمعنى، ودفعًا للوهم الذي يحصل إذا وصل بما بعده، فإن الوصل قد يوهم أنه استثناء متصل، فلو جُعل استثناء متصلًا لجاز أكل الأموال بالباطل إذا كانت عن تراض بينهما، وهذا مُحال، فإنه لا يجوز أكل الأموال بالباطل مطلقًا، فالاستثناء هنا منقطع، يقول الواحدي: "وأجمعواعلى أن هذا استثناءمنقطع؛لأن التجارة عنتراض ليست من أكل المال بالباطل"[٢]. ومعنى الآية كما قال المفسرون: لكن كون تجارة عن تراض منكم غير منهي عنه، أو لكن كون تجارة عن تراض منكم حلال لكم[٣].

---

(١) أمالي ابن الحاجب: ٨٣١/٢.

(٢) التفسير البسيط: ٤٦٧/٦-٤٦٨.

(٣) ينظر: الكشاف: ٥٠٢/١، المحرر الوجيز: ٤١/٢ تفسير البيضاوي: ٧٠/٢، البحر المحيط: ٢٤١/٣، تفسير ابن كثير: ٢٦٨/٢، تفسير أبي السعود: ١٧٠/٢، روح المعاني: ١٦/٣، التحرير والتنوير: ٢٣/٥.

الخاتمة

هذه بعض الومَضَات في دراسة موضوع: (مذاهب العلماء في الابتداء بـ(إلا) في الاستثناء المنقطع). وهو موضوع غاية في الأهمية، وبحاجة إلى دراسات أكثر عمقًا. وفي الأخير لا يسعني إلا أن أشكر الله تعالى على ما أنعم به علي من إتمام هذا البحث، وأن يغفر لي ما زللت من غير قصد. وأسأله عز ذكره التوفيق والسداد للجميع، والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

-القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: ١٤٢٨هـ.

١- أحكام القرآن لابن العربي، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المالكي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط٢: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٢- الاستغناء في الاستثناء، لأحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط١: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د/عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط١: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ)، دار الفكر-بيروت: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٥- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١: ١٤٢١هـ.

٦- الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين- بيروت، ط١٥: ٢٠٠٢م.

٧- الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، لأبي محمد عبد الله النكزاوي(ت٦٨٣هـ)، تحقيق: مسعود أحمد إلياس-رسالة مقدمة لنيل الشهادة العالمية العالية (الدكتوراه) – شعبة القراءات – كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: ١٤١٣هـ.

٨- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د/فخر صالح سليمان، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٩- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن علي بن يوسف القِفْطي (ت٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي-القاهرة، ط١: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٠- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: أ.د/أحمد عيسى المعصراوي، وأحمد عبد الرازق البكري، إدارة شؤون القرآن الكريم – وزارة العدل والشؤون الإسلامية –مملكة البحرين، ط١: ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

١١- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د/موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – الجمهورية العراقية.

١٢- البرهان في علوم القرآن، لأبي الحسن علي بن إبراهيم الحوفي (ت٤٣٠هـ)، (مخطوط في عدة أجزاء متفرقة)، دار الكتب والوثائق القومية – مصر.
١٣- البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط١: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
١٤- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١: ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
١٥- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د/طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١٦- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د/بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط١: ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م.
١٧- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١٨- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د/حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١.
١٩- تحبير التيسير في القراءات العشر، لمحمد بن محمد المعروف بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: د/أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان – عمان – الأردن، ط١: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢٠- التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر- تونس: ١٩٨٤م.
٢١- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة - الرياض، ط٢: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٢٢- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، لقاضي القضاة أبي السعود محمد بن محمد العمادي (ت٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت- لبنان.
٢٣- التفسير البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت٤٦٨هـ)، تحقيق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم نشرته: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: ١٤٣٠هـ.

٢٤- تفسير البغوي (معالم التنزيل)، لمحيي الدين أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الله النمر، وآخرين، دار طيبة-الرياض: ١٤٠٩هـ.
٢٥- تفسير البيضاوي(أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، لعبد الله بن عمر البيضاوي(ت٦٩١هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت-لبنان، ط١: ١٤١٨هـ.
٢٦- تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل)، لأبي الحسن علي بن محمد المعروف بالخازن (ت٧٤١هـ)، تحقيق: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية- بيروت-لبنان، ط١: ١٤١٥هـ.
٢٧- تفسير الرازي (مفاتيح الغيب-التفسير الكبير)، لأبي عبد الله محمد بن عمر الملقب بفخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، لبنان، ط٣: ١٤٢٠هـ.
٢٨- تفسير الراغب الأصفهاني، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د/عادل بن علي الشِّدي، دار الوطن– الرياض، ط١: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٢٩- تفسير السمعاني (تفسير القرآن)، لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني (ت٤٨٩هـ)، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن – الرياض، ط١: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٣٠- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر- القاهرة، ط١: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٣١- تفسير القرطبي(الجامع لأحكام القرآن)، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب- الرياض: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٣٢- التمهيد في علم التجويد، لمحمد بن محمد المعروف بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: د/علي حسين البواب، مكتبة المعارف – الرياض، ط١: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٣٣- جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي علي بن محمد (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د/علي حسين البواب، مكتبة التراث – مكة المكرمة، ط١: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
٣٤- حاشية الدماميني على مغني اللبيب، لأبي محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٨هـ)، (طبع مع حاشية: تقي الدين أحمد بن محمد الشمني على مغني اللبيب)،المطبعة البهية -مصر.

٣٥- حاشية زاده على تفسير البيضاوي، لمحيي الدين شيخ زاده القوجوي (ت٩٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية –بيروت-لبنان، ط١: ١٤١٩هـ - ١٩٩م.
٣٦- حاشية الطيبي على الكشاف (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب)، لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت٧٤٣هـ)، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د/محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
٣٧- الحجة في القراءت السبع، للحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت، ط٣: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٣٨- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د/أحمد محمد الخرّاط، دار القلم – دمشق، ط١: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٣٩- ديوان النابغة، لأبي أمامة زياد بن معاوية النابغة الذبياني (ت٦٠٤م)، شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية –بيروت- لبنان، ط٣: ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٤٠- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، ط١: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٤١- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط٣: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٤٢- شرح التسهيل، لمحمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي(ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د/عبد الرحمن السيد، و د/محمد بدَوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط١: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٤٣- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: د/حسن بن محمد بن إبراهيم، عمادة البحث العلمي –جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية، ط١: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٤٤- شرح المفصل للزمخشري، ليعيش بن علي المعروف بابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د/إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط١: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٤٥- علل الوقوف، لأبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي (ت٥٦٠هـ)، تحقيق: د/محمد بن عبد الله العِيدي، مكتبة الرشد – الرياض – السعودية، ط٢: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤٦- غاية النهاية في طبقات القراء، لمحمد بن محمد المعروف بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، عنى بنشره عام ١٣٥١هـ: ج/برجستراسر، مكتبة ابن تيمية.
٤٧- القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط٢.
٤٨- الكافية في علم النحو، لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د/صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١: ٢٠١٠م.
٤٩- الكتاب، لإمام النحاة أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي –القاهرة، ط٣: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٥٠- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي-بيروت، ط٣: ١٤٠٧هـ.
٥١- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: د/محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٥٢- لطائف الإشارات لفنون القراءات، لأبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف- المدينة المنورة.
٥٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢)، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – مصر: ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.
٥٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية أبي محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط١: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٥٥- المرشد في الوقف والابتداء، لأبي محمد الحسن بن علي العماني، تم تحقيقه في رسالتين علميتين لنيل درجة الماجستير من كلية الدعوة وأصول الدين – جامعة أم القرى: ١٤٢٣هـ، الرسالة الأولى (ج١): من أول الكتاب إلى آخر سورة النساء، تحقيق: هند بنت منصور العبدلي. الرسالة الثاني(ج٢): من أول سورة المائدة إلى آخر سورة الناس، تحقيق: محمد بن حمود الأزوري.
٥٦- معاني القرآن، لأبي الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة البصري (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د/هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط١: ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٥٧- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط١.

٥٨- معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد(ت٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٥٩- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ)، تحقيق: د/عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب- بيروت، ط١: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٦٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام أبي محمد عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦: ١٩٨٥م.
٦١- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د/علي بو ملحم، مكتبة الهلال-بيروت، ط١: ١٩٩٣م.
٦٢- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب- بيروت - لبنان.
٦٣- المقصد لتلخيص ما في المرشد، لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري(ت٩٢٦هـ)، طبع بهامش (منار الهدى)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢: ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
٦٤- المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د/يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٦٥- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني (من علماء القرن الحادي عشر الهجري)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط٢: ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
٦٦- النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد المعروف بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى بمصر.
٦٧- الهداية إلى بلوغ النهاية، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية قامت بمراجعتها وتدقيقها وتهيئتها للطباعة مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، ط١: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٦٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
٦٩- وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، لإبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري (ت٧٣٢هـ)، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة فرغلي سيد عرباوي – مصر، ط١: ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
٧٠- الوقف والابتداء، لأبي الحسن الغزّال علي بن أحمد (ت٥١٦هـ)، تحقيق: طاهر محمد الهمس - رسالة علمية لنيل درجة الماجستير في علوم اللغة العربية-جامعة دمشق-كلية الآداب والعلوم الإنسانية-قسم اللغة العربية: ١٤٢١هـ - ٢٠٠م.

٧١- الوقف والابتداء، لأبي الحسن الغزّال علي بن أحمد (ت٥١٦هـ)، (مخطوط): مكتبة الأسد الوطنية – دمشق – عدد الأوراق: ٢١٢ – عام النسخ: ٨٥٢هـ.
٧٢- الوقف والابتداء في كتاب الله، لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي (ت٤٦٥هـ)، تحقيق: د/عمار أمين الددو، بحث محكم في مجلة الشريعة والقانون – جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد (٣٤)، السنة (٢٢): ربيع الثاني ١٤٢٩هـ - أبريل ٢٠٠٨م.